

الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات - التحديات،

واستراتيجيات المواجهة

"دراسة ميدانية على عينة من الأسر الفقيرة في مدينة المنيا"

حنان محمد عاطف كشك*

drhkishk@yahoo.com

ملخص

تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة الراهنة في محاولة رصد أهم الآثار الناتجة عن تعرض الأسر الفقيرة للأزمات المختلفة في المناطق الحضرية، وتحليل أهم الاستراتيجيات التي تستخدمها تلك الأسر للتعامل مع الأزمات المختلفة. وتتبنى الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية؛ لذا فقد اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ لأنه يعد من أنسب المناهج للدراسات الوصفية. وقد تمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في استمارة الاستبيان، والتي تم تطبيقها على عينة عشوائية مكونة من ٣٠٠ أسرة فقيرة بحي جنوب بمدينة المنيا، والذي يعد من أفقر أحياء مدينة المنيا، وأقلها حظاً في الخدمات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الراهنة ما يلي :

- كشفت الدراسة عن تعرض النسبة الأكبر من أسر العينة للأزمات المختلفة بشكل متكرر، واحتلت الأزمات الاقتصادية المرتبة الأولى، وتبين أن الاستراتيجيات التي يتبناها الفقراء للتعامل مع الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة فقرهم، وحرمانهم، وتعود تبعاتها على أبناء الأسر الفقيرة؛ لتحريمهم من إمكانات تراكم رأس المال بأشكاله المختلفة، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة للفقر.

- تبين أن النسبة الأكبر من الفقراء يواجهون الأزمات بأساليبهم الذاتية أكثر من اعتمادهم على المساعدات الخارجية، كما اتضح غياب الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في مساعدة الفقراء وضعف دورها في الوصول إلى الفئات المحتاجة.

- كشفت النتائج أن التعرض للأزمات المختلفة له عواقبه الوخيمة على الأسر ذات الدخل المنخفض؛ حيث أن تعرض الفقراء للأزمات المختلفة- خاصة الاقتصادية- قد أثر على مستوى استهلاكهم للغذاء، واضطرتهم إلى خفض الإنفاق على الغذاء، الأمر الذي يؤثر على

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة المنيا

الصحة العامة لأفراد الأسرة- وخصوصًا الأطفال في مراحل النمو المختلفة- كما تبين أن التعرض المتكرر للأزمات خاصةً الاقتصادية يشعر الفقراء بالقمهر والحرمان المستمر، ويؤدي إلى تخوفهم من المستقبل، وإحساسهم بعدم الأمان. الكلمات المفتاحية: الأزمات ، الفقر ، التكيف، استراتيجيات المواجهة، الرعاية الاجتماعية.

مقدمة :

تتعدد أنواع ومجالات الأزمات بتعدد وتنوع مجالات الحياة المختلفة؛ حيث يمكن القول بأن الأزمات وليدة مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي أدت إلى نشأتها وتفاقمها، وهنا يمكن التفرقة بين نوعين من الأزمات: النوع الأول: هو الأزمات المشتركة التي تؤثر على المجتمع بأكمله. وبعد المناخ الاقتصادي عاملاً مهمًا في إحداث هذا النوع من الأزمات؛ فكلما كان المستوى الاقتصادي يمر بحالة رواج وانتعاش، كلما كانت الأزمات محدودة، والعكس صحيح تمامًا؛ فعندما يكون مناخ الكساد والركود هو المسيطر على النشاط الاقتصادي؛ تتواجد معه العديد من الأزمات؛ مثل أزمة البطالة، وانتشار الفقر، وتدني مستوى المعيشة.

أما النوع الثاني: فهو الأزمات الفردية، والتي تؤثر على أسرة أو فرد، وغالبًا ما يكون تأثير تلك الأزمات مضاعف على الفئات الضعيفة في المجتمع؛ مثل الفقراء، وخاصةً فقراء الحضر.

وإن كانت الأزمات والكوارث لا ترتبط بزمان أو مكان، إلا إنها بلا شك تنتشأ نتيجة ظروف معينة؛ فسكان الأحياء الفقيرة في الحضر معرضون للكوارث الطبيعية بشكلٍ خاص، فغالبًا ما تقع المستوطنات البشرية ذات الدخل المنخفض على أراضي هامشية، فالإسكان والبنية التحتية دون المستوى، بالإضافة إلى نقص المياه النقيّة، وخدمات إدارة النفايات، ومحدودية الوصول إلى المعلومات، والاحتفاظ السكاني؛ مما يزيد من الإحساس بالأزمات والكوارث، ويخلق حلقة مفرغة من الفقر يصعب الخروج منها (Wamsler,2007:115).

وقد أدى كلاً من التوسُّع الحضري السَّريع، والافتقار المزمن للمأوى اللائق الميسور التكلفة، إلى إجبار الملايين من الفقراء في الحضر على العيش في مستوطنات عشوائية، مكتظة بالسُّكَّان؛ حيث يعيش أكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم في أحياء فقيرة، ويضطُّرون إلى قبول ظروفٍ معيشيةٍ غير إنسانيةٍ وخطيرة، وهم غالبًا ما يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ مثل الكهرباء، والمياه الجارية، والصرف الصحي. وتشير التقديرات إلى أن عدد هؤلاء سيتضاعف خلال ربع قرن. (Jones& Stead, 2020:156).

ويمكن القول بأن الظروف المجتمعية هي التي تفرز الأزمات بأنواعها المختلفة؛ فسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتَّكْيُف الهيكلي التي تتبعها معظم الدول النَّامية- ومن بينها مصر- قد أفرزت العديد من الأزمات والمشكلات التي أصبحت تعاني منها معظم الفئات الفقيرة؛ حيث إن تنفيذ برامج التَّكْيُف، وخفض الإنتاج العام؛ مثل تقليل الإنفاق على خدمات الرِّعاية الصَّحية والتعليم، يكون له عواقب وخيمة على الفئات الفقيرة والمهمَّشة في المجتمع. ويؤكد " العيسوي " أن التَّفَاوت الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب التَّفَاوت السِّيَاسي يؤدي إلى ظهور العديد من الأزمات والمشكلات في المجتمع (العيسوي، ٢٠٠٠، ٨٦).

ومما لا شكَّ فيه أن إلغاء الدعم عن بعض السِّلَع والخدمات المصاحب لسياسات الإصلاح الاقتصادي ينعكس على الأسر الفقيرة والمحدودة الدخل؛ فقد أدى ارتفاع الأسعار في السَّنوات الماضية إلى تدهور القوَّة الشَّرَائِيَّة لهذه الفئات، وتزايد معدلات الحرمان النَّسبي والمطلق من خلال انخفاض إنفاق تلك الأسر على الاحتياجات الضَّروريَّة من غذاءٍ وكساءٍ وصحَّةٍ وتعليم، كما أدى ذلك الارتفاع في الأسعار إلى زيادة تعرضهم للأزمات المختلفة، مع حرمانهم من آليات التَّكْيُف الإيجابي مع هذه الأزمات، وذلك لعدم حيازتهم لأصولٍ حقيقيَّةٍ تُمكنهم من مواجهة هذه الأزمات، مما عمل على تدنِّي نوعية الحياة لهذه الفئات .

وقد تم إيلاء اهتمام متزايد لضرورة الحدّ من الكوارث والأزمات في سياق العمل الإنمائي في السنوات الأخيرة؛ حيث يعدّ الوصول إلى ظروفٍ معيشيةٍ لائقةٍ أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ وهنا ينبغي التأكيد على أن القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق بمجرد زيادة الدخل، فعلى الرغم من أن زيادة الدخل عنصر مهم، إلا أن زيادة الدخل وحده ليس شرطًا كافيًا للحد من الفقر، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان، فلا يزال تحقيق الحد من الفقر العالمي يمثل تحديًا رئيسًا؛ حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم اليوم على أقل من دولارين في اليوم، ويعيش ما يقرب من ١.١ مليار شخص في فقر مدقع؛ فهؤلاء يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا. ويعدّ الوضع أكثر إثارةً للقلق في أفريقيا جنوب الصحراء؛ فوفقًا لتقديرات البنك الدولي (٢٠١٥) يعيش حوالي ٣٨% من السكان في فقر مدقع Ismail & et al (2017).

وعلى الرغم من كون النمو الاقتصادي وسيلة فعّالة للحدّ من الفقر، فإن فاعليته ليست تلقائية، فيجب أن يكون الأفراد متعلمين، ويتمتعون بصحةٍ جيّدةٍ للمساهمة في النمو والإفادة منه، والوصول إلى عملٍ مربحٍ، والمشاركة بشكلٍ كاملٍ في المجتمع الذي ينتمون إليه، ويمكن أن نستشهد على هذا بالعديد من البلدان؛ مثل الأرجنتين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ حيث شهدت هذه الدول ارتفاعًا ملحوظًا في النمو الاقتصادي لأكثر من فترة، ومع ذلك فإن نسبة الفقر قد زادت. وترتبط الزيادة في الفقر - كما شهدتها هذه البلدان - بالفشل في دمج مستوى صاحب من التنمية الاجتماعية في سياسات النمو الاقتصادي (Akindola,2009:127).

وهذا يعني بأن القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق بمجرد زيادة الدخل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي للمجتمع، فالأمر يتطلب تحقيق العدالة الاجتماعية، تلك التي تعمل على زيادة الفرص، وتوسيع الخيارات المتاحة للفقراء؛ للإفادة من عائدات النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة :

يعتبر التّعايش مع مخاطر الأزمات جزءاً من حياة الفقراء، وقد تؤدي التّغيرات الحالية في الاقتصاد إلى زيادة مخاطر الحياة اليوميّة، وغالباً ما يكون الفقراء من بين أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع؛ لأنهم الأكثر تعرضاً لمجموعة واسعة من المخاطر، فالدخل المنخفض يعني أنهم أقل قدرةً على الادّخار، وتراكم الديون؛ وهذا بدوره يحدّ من قدرتهم على التّعامل مع الأزمات .

وتولي دراسات الفقر اهتماماً خاصاً بالأزمات الفرديّة، لما لها من تأثير أكبر نسبياً على استقرار الأسرة؛ حيث إن الأسر ذات الدّخل المنخفض تكون أقل قدرة على استخدام الآليّات التي تعتمد على المدّخرات السّابقة أو الأصول كضمان، وتنبني استراتيجيّات تعمل على استمرار الفقر والحرمان لديهم .

فقد طور الفقراء آليّات متنوّعة للتّعامل مع الأزمات والمخاطر، ولكنها بعيدة كل البعد على عن كونها قادرة على القضاء على الضّعف وتأمين الحماية للفقراء، بل إنها في معظم الأحوال تزيد من فقرهم، وتعمّق لديهم الشعور بالحرمان؛ حيث توفّر العديد من هذه الآليّات حماية قصيرة الأجل بتكلفةٍ طويلة الأجل، مما يمنع أي محاولة للهروب من براثن الفقر " (World Development Report 2001:135).

وللتعامل مع ارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي، يستخدم سكان المناطق الحضرية من ذوي الدّخل المنخفض عدداً من الاستراتيجيات؛ ومن الاستراتيجيات الأكثر شيوعاً: تقليل جودة الغذاء وكمّيّته المستهلكة، بما في ذلك تقليل التّنوع الغذائي، وذلك إلى جانب تقليل الإنفاق على الموارد غير الغذائية، بما في ذلك الإنفاق على الرّعاية الصحيّة، وزيادة أوقات العمل. ويمكن أن يؤدي انخفاض تناول السّعرات الحراريّة بجانب زيادة ساعات العمل إلى عواقب ضارّة على المدى البعيد، لذا فإن الصّدّات تضع ضغطاً إضافياً على المستويات المرتفعة الموجودة مسبقاً من انعدام الأمن الغذائي، وسوء التّغذية؛ وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإصابة

بالأمراض، وارتفاع وفيات الأطفال، كما يؤثر بشكل أكبر على النساء؛ لأنهن غالباً آخر من يأكلن ويميلن إلى تقليل الطعام؛ لضمان حصول الأطفال على ما يكفي منه (Tocoli & et al ,2013:15).

وتؤكد نتائج العديد من الدراسات السابقة أن تأثير الأزمات يكون أكثر وطأة، ويستمر لفترةٍ طويلةٍ على الفقراء، وخاصة في الحضر، وأن مواجهة الأزمات تتطلب منهم تكلفة شخصية متزايدة. كما أن استراتيجيات التعامل مع الأزمات التي تتبعها الأسر الفقيرة تتسبب في استمرار الفقر من خلال تدمير أو تقليل رأس المال الإنتاجي للأسرة. وتؤكد نتائج دراسة (Amendah & et al , 2014) بأنه عادةً ما تقوم الأسر في البداية بتنفيذ آليات التكيف قصيرة المدى؛ مثل استخدام المدّخرات، أو بيع الأصول. وعندما تفشل هذه الآليات؛ تلجأ الأسر إلى استراتيجيات أخرى ذات تأثيرات طويلة المدى؛ مثل تقليل الإنفاق على الغذاء، وسحب الأبناء من التعليم .

ويمكن القول بأن استراتيجيات التكيف التي يتبعها الفقراء على المدى الطويل تحدث آثاراً مدمرة على الرفاهة الإنساني للأسر ذات المستوى الاجتماعي المنخفض، ومع ذلك فإن تأثير الأزمات على أفقر الناس في المجتمع مازال تحت البحث نسبياً، وخاصةً في الدول العربيّة.

ونظراً للغموض الذي يكتنف العلاقة التفضيلية بين آليات المواجهة قصيرة المدى، واستراتيجيات المواجهة بعيدة المدى التي يتبعها الفقراء في مواجهة الأزمات ، فقد تمثلت الإشكالية الرئيسة للدراسة الراهنة في تقييم الآثار الناتجة عن استراتيجيات المواجهة المختلفة التي يتبعها الفقراء في مواجهة الأزمات خاصة مع الانخفاض الكبير في الدخل نتيجة زيادة موجات التضخم لمعرفة هل تعمل هذه الاستراتيجيات على تكريس الفقر والحرمان لمجموعات مختلفة من الأسر ، أم تلعب دوراً في الحد من الفقر؟

أهمية الدراسة :

أولاً: الأهمية النظرية للدراسة :

- باستطلاع التراث النظري، تبين أن النسبة الأكبر من الدراسات السابقة قد ركزت على الطرق التي تتعامل بها الأسر الفقيرة مع الأزمات، وخاصة الاقتصادية، في حين لم تولي معظم الدراسات، وخاصة العربية أهمية للآثار الناتجة عن تعرض الفقراء للأزمات، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما ستحاول الدراسة الرأهنة التركيز عليه .

-إن زيادة تعرض الفقراء للأزمات- وخاصة الاقتصادية- يعمل على زيادة حالات الإقصاء الاجتماعي، وهو يتعارض مع تحقيق الرفاه الاجتماعي؛ لذا فإن الدراسة العلمية لأسباب الأزمات قد توفر رؤى مفيدة في تصميم استراتيجيات تحد من الفقر، ذلك الذي يتعارض مع تحقيق التنمية المستدامة .

- تعد بحوث الفقر من القضايا المهمة في المجتمع التي يجب أن تتجه لها بحوث التخطيط؛ حيث قُدِّرَت نسبة الفقر بمصر- بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٧)- ٢٧.٨%، بينهم ٥.٣% تحت خط الفقر المدقع؛ لذا فإن دراسة أوضاع الفقراء تسهم في ربط البحوث العلمية بالواقع المجتمعي .

- تم إيلاء اهتمام متزايد لضرورة الحد من الكوارث والأزمات في سياق العمل الإنمائي في السنوات الأخيرة؛ حيث يعد الوصول إلى ظروف معيشية لائقة أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة .

ثانياً: الأهمية العلمية للدراسة :

- تمثل الأزمات خطورة على بناء الأسرة ووظائفها، خاصة لدى الفقراء؛ وهو ما يتطلب البحث في الاستراتيجيات الملائمة لمواجهتها، حتى لا تتفاقم الأزمات في المستقبل وتؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة والمجتمع.

- قد تسهم نتائج الدّراسة الرّاهنة في الوصول إلى عدد من المقترحات التي تساعد صانعي السياسات، وتساعد الفقراء قبل وقوع الأزمات، وهي ليست ذاتها التي يتم تنفيذها في أعقاب الأزمات .

الدراسات السابقة :

باستطلاع الدّراسات السّابقة عن الأزمات أتضح أن معظم الدّراسات السّابقة

ركّزت على استراتيجيات تكيف الفقراء مع الأزمات؛ ومن هذه الدراسات :

- دراسة (Wamsler(2007) ؛ والتي هدفت إلى الوقوف على أهم الاستراتيجيات والآليات التي طورها سكان الأحياء الفقيرة في السلفادور؛ لتقليل المخاطر النّاتجة، وتأمين أنفسهم والتعافي بسرعة في حالة وقوع الكوارث، واعتمدت الدّراسة على اجراء دراسات حالة على مستوى الأسرة، من خلال اجراء مقابلات شبة منظمة مع ٦٢ أسرة تضم ٣٣١ شخصًا يعيشون في ١٥ مجتمعًا من الأحياء الفقيرة المعرضة للكوارث في السلفادور. وقد أظهرت نتائج الدّراسة أن المساعدات التي تقدم للفقراء في حالة وقوع الكوارث غير كافية في معظم الأوقات، وأن استراتيجيات المواجهة التي يتبعها الفقراء تعتمد على أنماط مختلفة من السلوك الاجتماعي، مع تركيز قوي على استراتيجية الاعتماد على الذات من أجل البقاء. وقد أكدت نتائج هذه الدّراسة أن كثرة تعرض الفقراء للمخاطر والكوارث يُعدّ سببًا رئيسًا لتقليل نمو دخل الفقراء، ودخولهم في حلقات فقر مغلقة .

- وقدم (Chambers(2012) أطروحته للدكتوراه؛ والتي هدفت إلى الوقوف على الاستراتيجيات التي يتبعها الفقراء للتكيّف مع أزمة البطالة، واستكشاف التأثير النفسي لتجارب البطالة على الفقراء، استخدمت الدّراسة المقابلات شبه المنظمة مع عدد ٢١ شخصًا من البالغين العاطلين، الذين يعيشون في فقر في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كشفت هذه الدراسة عن معاناة الفقراء من صعوبات مالية أرهقتهم ماديًا أهمها انتشار البطالة بينهم. فمع انتشار البطالة بين الفقراء أصبحوا غير قادرين على الاعتناء بأنفسهم وعائلاتهم؛ وهو ما تسبّب في حالة من الإحباط،

والبيأس، وانتشار العزلة الاجتماعية- خاصة بين النساء- وقد اتضح أن أهم استراتيجيات تكيف الفقراء مع أزمة البطالة قد تمثلت في الاقتراض من الغير، ولكن مع استمرار حالة التَّعَطُّل عن العمل رفض الغالبية إقراضهم من جديد، كما لجأ بعض الباحثون إلى السلوكيات غير المشروعة؛ مثل: السرقة، والسرقة بالإكراه .

- وقد هدفت دراسة آل مظف (٢٠١٤) إلى الوقوف على الاستراتيجيات التي تتبعها الأسر السعودية في التعامل مع الأزمات المصاحبة للتضخم الاقتصادي. ومن خلال البيانات التي تم جمعها من ٢٤٣ أسرة في مدينة جدة، كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن وجود فئتين من الاستراتيجيات المتبعة، لمواجهة ارتفاع أسعار السلع، والخدمات المصاحبة لظاهرة التَّضخُّم الاقتصادي. وقد اتَّضح أن النسبة الأكبر من الأسر لجأت إلى ترشيد الإنفاق؛ من خلال التقليل في شراء بعض السلع الكمالية، أو التوقف تمامًا عن شرائها، أو الشراء من الأسواق الشعبية التي تشتهر بالسلع رخيصة الثمن، وذلك بالإضافة إلى عمل رب الأسرة بعمل إضافي، وبيع بعض ممتلكات الأسرة، وهو أحد استراتيجيات الاعتماد على الذات، في مقابل نسبة قليلة من الأسر لجأت إلى استراتيجيات الاعتماد على عوامل خارجية؛ مثل الحصول على مساعدات مادية من الأهل أو الأقارب أو الجيران، فضلاً عن الحصول على قروض شخصية .

- بينما هدفت دراسة اللواتي (٢٠١٥) إلى التَّعرُّف على آليات التَّكْيُف مع الفقر في المجتمع العماني، والوقوف على تصورات الفقراء لأسباب الفقر، والتدابير التي يتخذونها لمواجهته، ووضع بعض المقترحات لتفعيل الجهود للحد من ظاهرة الفقر. وقد طُبِّقَتْ هذه الدِّراسة على عَيِّنَةٍ عشوائيةٍ، بلغ قوامها ٣٣٩ مفردة من المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي في محافظة مسقط. وكشفت نتائج هذه الدراسة عن أن التماسك الأسري، وقوة العلاقة بين أفراد المجتمع تسهم بشكل كبير في التَّكْيُف مع المتطلبات الاجتماعية التي ترهق الأسرة من النواحي المادية، كما كشفت الدراسة عن ضعف قدرة النسبة الأكبر من أسر الدراسة في التكيف مع المتطلبات

الاقتصادية؛ وذلك نظرًا لأنهم لا يمارسون آليات تساعد على زيادة الدخل، ويكتفون بآليات التقليل والترشيد في الاستهلاك والإنفاق .

- كما أجرى **Castilhos & et al (2017)** دراسة هدفت إلى الوقوف على الطرق المختلفة التي يسعى من خلالها المستهلكين البرازيليين من أفراد الطبقة الوسطى الجديدة إلى مواجهة الأزمات الاقتصادية الحالية، بعد أن شهدوا أكثر من قرن من التوسع في الاستهلاك ، اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات متعمقة مع عدد ١٧٤ من الأفراد الذين يقيمون في مناطق حضرية بالبرازيل. وقد أوضحت الدراسة ذاتها أن أهم استراتيجيات المواجهة التي يقلل من خلالها المستهلكون من آثار الأزمة الاقتصادية، تتمثل في تقليل القوة لشرائية والاستغناء عن العديد من السلع التي كان يتم شرائها قبل ارتفاع الأسعار، والتخلي عن جميع السلع والخدمات الكمالية؛ مثل الذهاب للسينما، والذهاب إلى المطاعم، وخدمات الإنترنت بالإضافة إلى تكثيف شبكة التضامن داخل الأسرة. كما أوضحت الدراسة أن كثرة تعرض الأفراد للأزمات يخلق لديهم خوف من المستقبل بسبب عدم استقرار سوق العمل .

- وقدم **Deck (2017)** دراسة هدف من خلالها إلى الوقوف على استراتيجيات التكيف التي تتبعها الأسر الفقيرة في الهند للتكيف مع الأزمات الاقتصادية والصحية التي تواجهها. وقد اعتمدت الدراسة على إجراء المقابلات المتعمقة مع عدد من المزارعين الفقراء في ثلاث قرى بغرب بنجلاديش، وكشفت الدراسة عن أن تأمين الدخل يُعدّ الشغل الشاغل للفقراء يليه الوصول إلى الخدمات الصحيّة والسكن المناسب، وتبيّن أن الفقراء غالبًا ما يعيشون، ويعملون في بيئات تعرضهم لخطر الإصابة بالأمراض المعدية؛ حيث تشكل التهابات الجهاز التنفسي السبب الرئيس للوفاة بين الفقراء. وما يزيد الأمر سوءاً أن لديهم إمكانية أقل للحصول على الخدمات الصحية، كما أنه في كثير من الأحيان قد تضطرهم ظروف الفقر إلى العمل أثناء المرض؛ مما يؤثر على صحتهم على المدى الطويل .

- وركزت دراسة كل من **Rabbaniu & Hasan (2021)** على معرفة دور الاقتراض في مواجهة الأزمات بين الأسر شديدة الفقر، وكيف ترتبط قرارات الاقتراض من مصادر رسمية، أو غير رسمية مختلفة بأنواع مختلفة من الأزمات والكوارث. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات الإنفاق الشهرية لعدد من الأسر الأشد فقراً في ريف بنجلاديش. وقد كشفت هذه الدراسة أنه على الرغم من أن قروض مؤسسات التمويل الأصغر منخفضة من حيث تكلفة الفائدة، إلا أنها تتطلب عادةً ودیعة ادخارية، أو ضامن مع إجراءات ووقت أطول في الانتظار، وبسبب الدخل الغير منتظم، وموسمية العمل، ومحدودية الوصول إلى التمويل، تلجأ الأسر الفقيرة في الغالب إلى الاقتراض من مصادر غير رسمية، للتعامل مع الأزمات الغير متوقعة؛ مثل الأقارب، والجيران، والأصدقاء، على الرغم من أن مبلغ هذه المساعدات يمكن أن يكون صغيراً مقارنة بأي مساعدة مؤسسية، إلا أنه يسمح لهذه الأسر بتلبية احتياجاتها الفورية من الأموال التي تسمح لهذه الأسر بالحفاظ على مستوى استهلاك الكفاف .

هذا، ويلاحظ أن بعض الدراسات التي تناولت الأزمات قد ركزت على الظروف المجتمعية التي أدت إلى نشأة الأزمات ومن هذه الدراسات :

-دراسة **Tolossa(2010)** والتي حاولت الوقوف على أسباب تعرض فقراء الحضر في مدينة أديس أبابا بأثيوبيا لأزمة انعدام الأمن الغذائي، من خلال إبراز العوامل التي تؤدي إلى إفقار الأسر الحضرية، وتعرضها لنقص مزمن في الغذاء. وقد كشفت هذه الدراسة أن الأسر الحضرية في أديس أبابا معرضة لمجموعة من العوامل البيئية السيئة، والصدمات الاقتصادية، بما في ذلك سوء الصرف الصحي، والبيئات غير الصحية، والاحتفاظ، والبطالة، ومحدودية الوصول إلى رأس المال النقدي. وقد أوضحت هذه الدراسة أن معظم أفراد العينة هم في الأصل من المناطق الريفية، والذين دفعتهم ظروف الفقر للهجرة إلى الحضر؛ بسبب كونهم أميين، أو بسبب نقص التعليم لديهم، لم يستطيعوا الحصول على وظائف في

القطاع الرسمي، وهو ما اضطرهم إلى العمل في وظائف منخفضة الدخل والسكن في مساكن تفتقر إلى الخدمات الأساسية، وأصبح معظمهم يفتقر إلى الأمن الغذائي.

- كما هدفت دراسة **Amendah & et al (2014)** إلى بحث أنماط الإنفاق لسكان الأحياء الفقيرة في نيروبي، واستراتيجيات التكيف الخاصة بهم إبان الأزمات الاقتصادية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات لعينة من الأسر التي تقطن عدد من الأحياء الفقيرة بنيروبي تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وقد كشفت نتائج الدراسة أن الأسر الفقيرة تتفق أكثر من نصف دخلها على الطعام، والنصف الباقي على تعليم الأبناء ونفقات الإيجار، وتبين أن استراتيجيات التكيف الأكثر شيوعاً تتمثل في تقليل النفقات على الغذاء، وتقليل عدد الوجبات، والشراء بالأجل، والعمل لساعات أطول، وبيع الأصول، وسحب الأبناء من التعليم، وممارسة التسول، بينما أشارت نسبة قليلة من الأسر إلى اعتمادها على تلقي مساعدات من الأقارب والأصدقاء، وكشفت النتائج أن الاستراتيجيات التي تتبناها الأسر الفقيرة في التكيف مع الأزمات تعمل على تدمير رفاهية الأسرة، واستمرار معاناة الأسر من الفقر والحرمان .

- بينما تناول **Kenneth & et al (2020)** في دراسته ملامح الفقر لدى الشباب في المجتمعات الحضرية الفقيرة في غانا، ومشاكل البطالة، واستراتيجيات المواجهة، وأجريت الدراسة على عينة قوامها ٢١٦ شاباً فقيراً تتراوح أعمارهم من ١٨:٣٠ عاماً، كشفت النتائج الميدانية أن معظم أفراد العينة من المهاجرين من الريف، وأن نسبة كبيرة منهم لم يلتقوا تعليمًا مطلقاً، وتبين أن السبب الرئيس للهجرة من الريف يرجع إلى رغبتهم في تحسين مستوى معيشتهم، والحصول على وظيفة مناسبة، وقد أوضحت النتائج أن نقص التعليم لديهم لم يمكنهم من الحصول على وظيفة، وظلوا يعانون من البطالة والفقر المدقع ويواجهون مشكلات البقاء، كما اتضح أن معظم استراتيجيات المواجهة كانت تزيد من الفقر لديهم،

وتزيد من مشاعر الحرمان، وتمثلت أهم هذه الاستراتيجيات في العمل بمشروعات تجارية صغيرة لا تستطيع الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات المعيشة، بالإضافة إلى التجول في الشوارع، وممارسة التسول، وتلميع الأحذية، كما تورط البعض في أنشطة غير قانونية وغير أخلاقية؛ مثل السرقة في حالة الذكور، والدعارة في حالة الإناث؛ حيث انعدمت أمامهم سبل الدعم الحكومي والأسري .

ونلاحظ أن الدراسات التي ركزت على رصد الآثار المترتبة على الأزمات على الفرد، أو الأسرة تعد قليلة نوعاً، وخاصة الدراسات العربية ما؛ ومن هذه الدراسات:

- دراسة (Chaekyu 1999) ، والتي هدفت إلى معرفة تأثير الأزمة الاقتصادية الكورية على نوعية الحياة، ومعرفة أي الطبقات الاجتماعية التي تأثرت أكثر بالأزمة الاقتصادية، وطبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من ٣٩٢ مفردة في بلدي شونجيو وايسان، وروى أن يختلف الباحثون في المستوى الطبقي ما بين المزارعين، وعمال الخدمات، والموظفين الحكوميين والمديرين. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المزارعين وعمال الخدمات كانوا أكثر تعرضاً لتدهور نوعية الحياة من الموظفين الحكوميين والمديرين؛ حيث تم الاستغناء عن نسبة كبيرة من العمال والمزارعين، كما تدهورت ظروف العمل للنسبة الباقية، وقد انعكس ذلك على سلوكهم الاستهلاكي؛ حيث اضطروا إلى تخفيض ما يتم إنفاقه على الطعام، وتعليم الأبناء ونفقات الترفية. كما أوضحت الدراسة ذاتها أن انخفاض نوعية الحياة لهذه الفئات قد أثر سلباً على صحتهم النفسية، وأفقدتهم الكثير من الثقة في مجتمعهم .

- والدراسة التي اجراها كل من (Lokshin & Yemtsov 2004) ، والتي حاولا من خلالها الوقوف على الآثار التي نتجت عن الانخفاض الكبير في الدخل النقدي الرسمي، ونقص الدعم الحكومي المصاحب للأزمة الاقتصادية التي حلت بروسيا في مطلع القرن الحادي والعشرين، وما أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها

معظم الأسر للتكيف مع الأزمة، والحفاظ على مستوى معيشي لائق . وقد اعتمدت الدراسة على إجراء مقابلات متعمقة مع عدد من الأسر تختلف في مستوياتها. وقد كشفت النتائج أن اختيارات استراتيجيات البقاء تُحدد بقوة من خلال مستوى رأس المال البشري في الأسرة؛ فكلما زاد رأس المال البشري للأسرة ، زادت احتمالية اختيار الاختيارات الفعالة من خلال الاعتماد على المدخرات والأصول، ولم تعتمد على تقليل النفقات أثناء وبعد الأزمات. أما الأسر ذات الرأس مال البشري المنخفض والمنخفضة التعليم أصبحت أكثر عرضة للاستبعاد الاجتماعي. وقد تبين أن استراتيجيات مواجهة المخاطر التي طورتها الأسر الروسية على مدى السنوات الإنتقالية كانت مدفوعة بالضرورة بقوى السوق، وفشل الدولة في توفير احتياجات كافية؛ حيث إن بعض الأسر فشلت في التكيف نظرًا لأنهم لا يمتلكون مدخرات كافية، أو أن مظلة التأمين الذاتي الخاصة بهم غير كافية؛ وهذا جعلها تعاني أكثر من غيرها؛ لأنها الأكثر عرضة للمخاطر، وأصبحت أكثر عرضة للتهميش والإفقار على المدى القصير .

- ودراسة عبد الله (٢٠٠٨) ، والتي هدفت إلى التعرف على أهم الأزمات التي تتعرض لها الأسر المصرية، ومدى شدتها، وكيفية تأثير هذه الأزمات على بناء واستقرار وتماسك الأسرة، والوقوف على الأساليب المختلفة التي تلجأ إليها الأسر للتخفيف من حدة هذه الأزمات، واعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسة في جمع البيانات لعينة من الأسر الحضرية بمدينة القاهرة . وقد كشفت نتائج الدراسة أن كثرة تعرض الأسر للأزمات خاصة الاقتصادية يؤدي إلى ضعف الحوار الأسري بوجه عام، وذلك كأحد آليات الهروب من مواجهة الأزمة، من خلال التزام الصمت أو عدم الحوار بين الزوجين. وقد تبين أن نسبة غير قليلة من الزوجات يتركن منزل الزوجية، ويذهبن إلى منزل أسرهن هروبًا من الأزمات المتكررة؛ حيث إن بعض الأزواج في حالة تعرضهم لضائقة مالية يصبحوا أكثر عنفًا في التعامل مع زوجاتهم وأبنائهم .

- كما هدفت دراسة كل من **Hennekam & Shymko (2020)** إلى الوقوف على الآثار الناتجة عن الحبس المنزلي المصاحب لفيروس كورونا المستجد في فرنسا (COVID -19) وكيف تختلف القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات باختلاف النوع، واختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وقد طبقت الدراسة الميدانية على عدد خمسة وثمانين مشاركاً يتتوعون بين ذكور وإناث، وهم يختلفون في المستوى الاجتماعي والاقتصادي للتحقق من أهداف البحث. وقد كشفت الدراسة الميدانية عن أن الحبس المنزلي المصاحب لأزمة كورونا قد أدى إلى زيادة العبء المنزلي على النساء؛ مما نتج عنه تفاقم في عدد حالات العنف المنزلي، خاصة لدى الأفراد من ذوي الدخل المتوسط؛ نظراً لعدم قدرة النساء في هذه الأسر على الاستعانة بمن يعاونهن في أداء الأعمال المنزلية. كما كشفت الدراسة عن أن الحبس المنزلي المصاحب لهذه الأزمة قد أدى إلى ظهور حالات شديدة من الاكتئاب، وقد ظهرت هذه الحالات بشدة في الأفراد من ذوي الدخل المرتفع، وفي النساء أكثر من الرجال .

- في حين سلطت دراسة **Mendez & et al (2020)** الضوء على الآثار التي ترتبت على الأزمة الاقتصادية التي ضربت إسبانيا في الخمس سنوات الأخيرة، وتأثيرها على الاستهلاك، وخاصة استهلاك الغذاء لدى الأسر الفقيرة . وقد اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المقابلات المتعمقة مع عدد ٢٤ من الأسر الفقيرة بمجتمع الدراسة؛ لفهم كيفية تعامل الأسر مع انعدام الأمن الغذائي في سياق الأزمة الاقتصادية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على المقارنة بين نوعين من الأسر، الأسر التي تأثرت للمرة الأولى بالأزمة الاقتصادية، ولجأت إلى طلب المعونة الغذائية لأول مرة من منظمة الصليب الأحمر غير الحكومية، وتلك الأسر التي اعتادت على الحصول على المعونة الغذائية قبل ظهور الأزمة الاقتصادية. وقد كشفت نتائج الدراسة أن المجموعتين من الأسر تتعاملان مع فقر الغذاء بشكل مختلف فالمجموعة الأولى، أو الفقراء الجدد لم يكن لديهم المرونة، أو القدرة على

التعامل مع أزمة نقص الغذاء، ولم يستطيعوا تعديل أنماط الأستهلاك التفاخرية؛ مما أدى إلى تراكم الديون، ولجأوا في النهاية إلى تقليص استهلاك الغذاء بشكل جذري، بينما اعتمدت المجموعة الثانية من الأسر منذ بداية الأزمة على تعديل أنماط الشراء والتكشف في استهلاك الغذاء. كما كشفت الدراسة بأن المساعدات التي تُقدم للأسر في حالة نقص الغذاء اقتصرت فقط على المساعدات الغير حكومية؛ نظرًا لأن مجتمع الدراسة في الأساس لا يعاني من أزمة الغذاء .

تعقيب على الدراسات السابقة :

بعد استعراض الدراسات السابقة يمكن استخلاص النقاط التالية :

- ركزت معظم الدّراسات التي تناولت الأزمات على دراسة الأسباب المؤدّية إلى الأزمات، واستراتيجيّات التّكيف الأكثر شيوعًا، أكثر من تركيزها على الآثار المترتبة على تعرض الأسر، وخاصة الفقيرة للأزمات، وهذا ما ستحاول الدراسة الراهنة التركيز عليه، باعتبار أن الآثار السّلبية الناتجة عن الأزمات لا تهدد استقرار الأسرة فقط، بل تؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع .
- أوضحت الدّراسات السّابقة أن المناخ الاقتصادي السائد يلعب دورًا مهمًا في نشأة وتكوين الأزمات؛ حيث ارتبطت معظم الأزمات بفترات الركود، والكساد الاقتصادي الذي ساد كل من المجتمعات المتقدّمة والنّامية على حدّ سواء، إلا أنّ تأثير الأزمات الماليّة يكون أشدّ ضررًا على الفقراء أكثر منه على الأغنياء، لأنّ عادةً ما لا يمتلك الفقراء أصول ومدخرات كافية تمكنهم من مواجهة الأزمات والصدمات الطارئة .
- اتضح أن معظم الأسر الفقيرة تتّفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء، وغالبًا ما ترتبط الأزمات الاقتصادية للفقير بانعدام الأمن الغذائي للفقراء؛ (حيث يتعلق الأمن الغذائي بالكفاية، والتنوّع؛ أي: تناول السعرات الحرارية الكافية متنوعة المصادر الغذائيّة التي تؤمن حياة نشطة وصحية). وقد كشفت نتائج الدراسات أن الفقر وانعدام الأمن الغذائي متشابكين يعزز كل منهما الآخر، ونستنتج من

- هذا أن حدوث أزمات اقتصادية يعمل على نقص الأمن الغذائي لدى الفقراء، ويؤدي إلى تدهور في مستوى الرفاهية بشكل عام .
- أفادت الدراسات أن الأزمات لا تؤثر على جميع أفراد الأسر بنفس الدرجة، حيث يكون النساء والأطفال هم الأكثر تعرضاً للخطر، فإن إدارة المخاطر غير الكافية يمكن أن تسبب ضرر طويل الأمد للأطفال من خلال تعرضهم لسوء التغذية، وعمالة الأطفال، وفقدان التعليم، وهو ما يمنع الفقراء من إمكانيات تراكم رأس المال البشري، وبالتالي يستمرُّون في دائرة الفقر المغلقة .
- اتضح أن أهم استراتيجيات التعامل مع الفقر تمثَّلت في تقليل النفقات، وخاصةً على الغذاء، والعمل لساعات طويلة؛ حيث أن الأسر الفقيرة تكون أقل قدرة على استخدام الآليات التي تعتمد على المدَّخرات السابقة أو الأصول ، وتنعكس تلك الآليات سلبيًا على مستوى الرفاه الاجتماعي للأسر الفقيرة. ونستنتج من هذا أن التعرض للأزمات له آثاره المدمرة على الأسر ذات الدخل المنخفض.
- كشفت نتائج الدِّراسات السابقة أن شبكات الأمان الاجتماعي الرسمية غير كافية، أو غير موجودة في العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل؛ فغالبًا ما يلجأ الفقراء إلى شبكات الأمان غير الرسمية التي يقدمها الأقارب والأصدقاء، والتي تلعب دورًا مهمًا خلال فترة الأزمات من خلال توفير المساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي فشل نظام الضمان الاجتماعي الرسمي في تقديمها.
- مفاهيم الدراسة :**

يعد تحديد المفاهيم تحديدًا واضحًا ودقيقًا، خطوة أساسية في أي دراسة علمية وسوف تتناول الدراسة الراهنة المفاهيم التالية :

مفهوم الأزمات: Crisis

عرف كلا من **Hennekam & Shymko** الأزمات بأنها " لحظات فجائية من تدهور الظروف سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، والمعاناه الكبيرة التي تتطلب قدرًا من المواجهة الذاتية، أو اللجوء إلى المساعدات الخارجية . (Hennekam & Shymko, 2020:6). ويعني هذا بأن الأزمات غالبًا ما تكون فجائية، وغير متوقعة، ولها نتائج سلبية، وهي تتطلب تدخلًا سريعًا لمواجهة الظروف المترتبة على هذه التغييرات المفاجئة .

ويطلق "الخضيري" مصطلح الأزمات على "المشكلات الحادة التي يشعر الفرد تجاهها بالإنفعال والضغط الشديد، وهي باستمرارها تشكل تهديدًا لحياته ولأمنه واستقراره في الحياة. وقد اعتمد البعض على معيارٍ زمنيٍّ للتفرقة بين الأزمة والمشكلة؛ حيث يُنظر إلى المشكلة على أنها حالة أو موقف لا يستطيع الفرد أن يتحملة أكثر من فترة زمنية قصيرة، وإن زاد على ذلك يتحول إلى أزمة " (الخضيري ، ٢٠٠٢ : ١٢٨).

وفي الواقع العلمي كثيرًا ما يتشابه مفهوم الأزمة مع مفهوم المشكلة، وربما يرجع هذا التشابه إلى عدد من الأسباب؛ من بينها أن النتائج والآثار السلبية غير المرغوبة يمثلان قاسمًا مشتركًا بين المفهومين، ويؤكد "Parelo" أن الأزمة تأخذ موقفًا شديد الصعوبة عن المشكلة، وتحتاج إلى تدخلٍ سريعٍ وحاسمٍ لمواجهتها، كما أن أثرها يمتد لفترة أطول من المشكلة (Parelo, 2002:29) .

وتصنف الأزمات وفقًا لمقدار عمق الأزمة إلى: (أنظر :مططفى & أبو رقيقة ٢٠١٧)

- **أزمات سطحية:** وهي أزمات لا تشكل خطورة شديدة، وتحدث طفرة بشكل فجائي، وتنتهي بسرعة بمجرد التعامل مع أسبابها غير العميقة .

- **أزمات عميقة متغلغلة:** وهي أخطر أنواع الأزمات؛ فهي ذات طبيعة شديدة القسوة؛ لارتباطها ببنيان الكيان الذي حدثت له الأزمة، وبناءً على هذا التغلغل سيكون تأثير هذا على الكيان.

وتصنف الازمات وفقاً لمقدار تأثير الأزمة إلى :

- **أزمات هامشية محدودة التأثير:** وهي أزمات تحدث عادةً دون أن تترك بصمات أو معالم واضحة على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة .

- **أزمات جوهرية شديدة التأثير:** وهي أزمات تترك أثراً بالغ الشدة والعنف على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة وغالباً ما يمتد هذا الأثر لفترات طويلة .

وتعرف الأزمة في الدراسة الراهنة بأنها: " أي حدث مفاجئ أو غير متوقع يحدث آثاراً سلبية عميقة الأثر على أفراد الأسرة المعيشية، ويحتاج إلى تدخل سريع للتعامل معه وإيجاد حلول له ."

مفهوم الفقر : Poverty

لعقود عديدة ارتبط مفهوم الفقر في الغالب بالحرمان الاقتصادي؛ حيث يعتبر الناس فقراء عندما يفتقرون إلى القوة الشرائية الكافية. وظل الفقر يعرف "بأنه الحرمان من الموارد الاقتصادية المطلوبة لتلبية احتياجات الغذاء والمأوى والملبس الضرورية" (Chambers ,2012: 25) .

ونلاحظ أن التعريفات التقليدية للفقر تهتم بالدرجة الأولى بالدخل والاستهلاك، وتفترض أن الفقراء يعانون فقط من نقص الدخل اللازم لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهناك أدلة كثيرة على أن للفقر أبعاداً تتجاوز هذه التعريفات المبسطة، فإن الضعف والعزلة الجسدية والاجتماعية، وانعدام الأمن، ونقص الوصول إلى المعلومات، وعدم الثقة في مؤسسات الدولة، والعجز، وهي أبعاد لا تقل أهمية عن نقص الدخل؛ وبالتالي لا يمكن أن يكون الحرمان الاقتصادي بمفرده كافٍ للتعبير بدقة عن الفقر، فالقضاء على الفقر يجب أن يتضمن توسيع الخيارات المتاحة أمام الفقر (Akindola,2009:123).

حيث ينظر البعض للفقير على إنه مرادف للحرمان من الموارد، وما يصاحبه من نقص في الاستهلاك بالإضافة إلى نقص الخيارات المتاحة للفرد مما يولد مزيداً من الحرمان المطلق والنسبي (Maitra,2015).

ويتشابه التعريف السابق كثيراً مع تعريف "فرجاني" للفقير بأنه "حرمان من القدرات البشرية يحول دون ضمان أحقيات البشر في الرفاه الإنساني، في هذا المنظور يكاد الفقر يتساوى مع العجز والضعف أو قلة الحيلة، وتتمخض قلة الحيلة لا ريب عن مستوى منخفض من إشباع الاحتياجات الأساسية، ومن باب أوسع عن قصور في امتلاك صنوف رأس المال المادي والمالي والبشرى والمجمعي" (فرجاني، ٢٠٠٢).

ويرى البعض بأن الأسرة المعيشية تعتبر فقيرة عندما تُحرم من تلبية الاحتياجات المعيشية الأساسية؛ مثل: الغذاء، والملبس، والصحة، والسكن المناسب، وعندما تفتقر إلى القدرة على تحمل الصدمات المختلفة، وعندما لا يكون لديها سلطة لاتخاذ قرارات بشأن القضايا المجتمعية (Tolossa,2010:181).

ويعرف الفقر في الدراسة الراهنة بأنه : انخفاض الدخل الذي يحرم رب الأسرة من الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرته، والذي يرتبط بنقص الخيارات المتاحة للفرد وفقدان القدرة على تحمل الأزمات المختلفة .

مفهوم استراتيجيات المواجهة: coping strategies

عرف Castilhos وآخرون استراتيجيات المواجهة بأنها الحيل التي يتخذها الأفراد للتغلب على مجموعة متنوعة من المواقف الصارة، ويفترض أن استراتيجيات المواجهة تتعلق بالعوامل الاجتماعية الديموجرافية؛ مثل: الوضع الاقتصادي، والتعليم، والثقة بالنفس، وظروف الحياة الماضية، والتي تُعدُّ من أهم المحددات الشخصية للمواجهة (Castilhos & et al,2017:380).

وعادة ما يتم تقسيم استراتيجيات المواجهة إلى استراتيجيات سابقة، وأخرى لاحقة، والاستراتيجيات السابقة هي إجراءات وقائية لإدارة المخاطر من قبل الأسرة

قبل حدوث أزمة، عادةً ما تأخذ هذه الاستراتيجيات شكل التأمين الذاتي مثل التأمين، من خلال المدخرات، والعمل على تراكم الأصول. أما الاستراتيجيات اللاحقة هي الإجراءات التي تتخذها الأسر للتخفيف من عواقب الأحداث الصارة. ومن هذه الاستراتيجيات خفض النفقات، وزيادة ساعات العمل. وقد يكون لهذه الاستراتيجيات تأثيرات قصيرة المدى أو بعيدة المدى (Amendah & et al , 2014:2).

والمقصود باستراتيجيات المواجهة في الدراسة الراهنة: "الجهود التي يبذلها الفقراء لتحمل المواقف العصبية، وتقليلها، ومحاولة التغلب عليها، وهل تعتمد هذه الاستراتيجيات على الجهود الذاتية للمواجهة أم اللجوء إلى المساعدات الخارجية". ويرتبط مفهوم التكيف **Adaption** ارتباطاً وثيقاً بمفهوم استراتيجيات المواجهة، ويشير مصطلح التكيف في الأدبيات السسيولوجية إلى الطريقة التي بواسطتها تتكيف الجماعة الصغيرة؛ كالعائلة، أو المنظمة الكبيرة، أو المجتمع مع الظروف المختلفة، سواء كانت طبيعية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، بهدف تحقيق أهدافها الأساسية (الحسن، ١٩٩٩: ١٥٩).

ويرى **Chambers** أن التكيف مفهوم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الاجهاد، وهو من أكثر المفاهيم التي تمت دراستها على نطاق واسع خاصةً في علم النفس، وهو مفهوم يشير إلى الأفكار والسلوكيات لإدارة المطالب الداخلية والخارجية للمواقف التي تم تقييمها على أنها مرهقة، وتترك آثاراً نفسية سلبية على الفرد (19: 2012, Chambers).

ويتشابه مفهوم التكيف كثيراً مع مفهوم التأقلم، والذي يشير إلى الأفكار والسلوكيات المتغيرة باستمرار، والتي ينخرط فيها الأفراد من أجل إدارة، أو تحمل أو تقليل بعض المصاعب، والأحداث الكارثية (Troop & et al,1998:10). و يعني هذا أن التكيف عملية مرهقة تتطلب جهداً كبيراً وقدرة على التحمل قد يعجز بعض الأفراد على تحملها دون أن تترك آثاراً سلبية عليهم .

المدخل النظرية المفسرة للأزمات :

هناك بعض المداخل النظرية التي ارجعت كثرة تعرض الفقراء للأزمات إلى أسباب ذاتية، ترجع إلى افتقارهم إلى المهارات اللازمة للتعامل مع الأزمات، وتبنيهم سمات ثقافية تعمل على تكريس حالة الفقر والحرمان لديهم؛ ومن أشهر هذه الاتجاهات النظرية :

نظرية ثقافة الفقر:

ظهر مفهوم ثقافة الفقر لأول مرة في دراسة العالم الأنثروبولوجي الأمريكي "أوسكار لويس" عام ١٩٦٠م، والذي قام بملاحظة خمس أسر فقيرة في كل من المكسيك، وبورتوريكو، واستنتج من خلال ملاحظته أن الفقراء يتبنون نمطاً خاصاً للحياة اليومية يميزهم عن غيرهم من الطبقات الاجتماعية. وتنطلق نظرية ثقافة الفقر من فكرة أساسية؛ وهي أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجودوا. ومن أهم ما يميز هذه الثقافة أنها تخلق نفسها بنفسها، وتتسم بخاصية التنقل والانتقال عبر الأجيال التالية عن طريق أسلوب خاص من التنشئة الاجتماعية .

ويؤكد " لويس" أن الأشخاص الفقراء يطورون نسقاً من القيم والمعتقدات خاص بهم، وذلك من أجل التكيف مع فقرهم، ومن هذه القيم والمعتقدات، إنجاب عدد كبير من الأبناء، والإنسحاب من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، والرضا، والقنوع، وعدم الدافعية لتغيير الوضع الراهن، Roberts & Hite Amy, (2002:110).

فجوهر نظرية "لويس" تكمن في أن الفقير يتكيف مع ظروف الفقر، ولا يحاول تغيير هذه الظروف، وهذا التكيف هو آلية للحفاظ على الحد الأدنى من الحياة، وهذا التكيف يأخذ صيغاً سلوكية عديدة تتراوح بين الرضا والاستكانة واليأس والإحباط، وهو الأمر الذي لا يجعلهم يفكرون في تغيير وضعهم الاقتصادي والاجتماعي (الحديثي: ١٩٩٩: ٣٢).

ومن السمات التي أوردتها "لويس" لثقافة الفقر أنها تضم أفرادًا ذوي مستويات منخفضة من التعليم ومستوى المهارة، ونقص الادخار، وكثرة الاقتراض للتكيف مع أعباء الحياة اليومية، وقلة المخزون من المواد الغذائية داخل المنزل، والشعور بالاستسلام للقدر والواقع المعاش إلى غيرها من السمات التي تعمل على استمرار وتوريث الفقر (إبراهيم، ٢٠٠٣ : ١٩٢).

ويمكن تفسير كثرة تعرض الفقراء للأزمات في ضوء مقولات "لويس" بأن السمات الثقافية التي يتبناها الفقراء، والتي تمثل ردة فعلهم للتكيف مع ظروف الفقر قد تعمل على استمرار حالة الفقر لديهم، وتحد من قدرتهم على التعامل مع الأزمات المختلفة، فعلى سبيل المثال تميل معظم الأسر الفقيرة إلى إنجاب عدد كبير من الأبناء، حيث إن نسبة كبيرة من الفقراء نظرًا لتدني مستواهم التعليمي يعملون في مهن ليس لها دخل ثابت أو معاش أو تأمين؛ لذا فإن التأمين الحقيقي للأسر الفقيرة يتمثل في إنجاب عدد كبير من الأبناء، وخاصة الذكور الذين يعدون ميزة اقتصادية كبيرة لدى هذه الأسر نظرًا لأن تشغيل الأطفال من الأمور الشائعة لدى هذه الأسر. ومما لا شك فيه أن إنجاب عدد كبير من الأبناء، والذي يعد من السمات الثقافية المشتركة بين الفقراء يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل داخل تلك الأسر، ويمنع الفقراء من تراكم الأصول والمدخرات التي تمكنهم من مواجهة الأزمات، لذا فإن تأثير الأزمات يكون أشد وطأة، ويستمر لفترة أطول على الفقراء وخاصة في الحضر، كما أن استراتيجيات التعامل مع الأزمات التي تتبعها الأسر الفقيرة تتسبب في استمرار الفقر والحرمان، وعلى المدى الطويل تحدث آثارًا مدمرة على الرفاه الإنساني للأسر ذات المستوى الاجتماعي المنخفض .

وفي النهاية يجب التأكيد على أنه لا يمكن إلقاء اللوم على الفقراء أنفسهم، وتحميلهم المسؤولية بمفردهم، فانعدام الخيارات المتاحة أمامهم يجعلهم يتبنون استراتيجيات تعمل على زيادة فقرهم، وزيادة إحساسهم بالحرمان، ويحرمهم من

اختيار استراتيجيات أكثر أمانًا لمواجهة الأزمات المختلفة؛ لذا فإن السبب الرئيس في زيادة تعرض الفقراء للأزمات يمكن تفسيره من خلال السياقات المجتمعية .

الاتجاه البنائي في تفسير الأزمة :

يرى أنصار الاتجاه البنائي أن الأزمات تعد تجسيداً لانفجار المتناقضات الداخلية للنظام البنائي السائد في المجتمع؛ حيث إنه لا يمكن تفسير الأزمات والمشكلات الاجتماعية بعيداً عن الأنظمة البنائية السائدة في المجتمع في فترة زمنية محددة، فالظروف المجتمعية هي التي تفرز الأزمات بأنوعها المختلفة.

فعلى سبيل المثال نجد أن الأزمات الاقتصادية ترتبط بفترات عدم استقرار الاقتصاد التي تعطل الأداء الطبيعي للاقتصاد، كذلك تزداد الأزمات أثناء فترات الانكماش الاقتصادي الحاد حيث ينخفض الإنتاج إلى ما دون معدله الطبيعي، وتزداد البطالة، وعادة ما يكون أول العمال الذين يفقدون وظائفهم هم الفقراء ذوو المهارات المنخفضة (Rewilak, 2018:6). والذين يضطرون إلى العمل بوظائف محفوفة بالمخاطر منخفضة الجودة في قطاع العمل غير الرسمي نظراً لغياب الوظائف في قطاع العمل الرسمي نتيجة الإصلاحات الكلية للاقتصاد .

وإن كانت الأزمات الاقتصادية تضر برفاهية مواطني الدولة؛ فإن تأثيراتها قد تختلف عبر توزيع الدخل، حيث إن تأثيرها على الفقراء في الغالب يكون أشد وطأة؛ لأن عادةً ما لا يمتلك الفقراء أصول ومدخرات كافية تمكنهم من مواجهة الأزمات والصدمات الطارئة .

ويرجع أصحاب الاتجاه البنائي الفقر على أنه خلل في التوازن ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سليمة، حيث إن النظام الاقتصادي الرأسمالي ساهم في زيادة أعباء الفقراء حين نادى بتخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية التي كانت تقدمها الدولة للفقراء (انظر: حماد ، ٢٠١٤)

ويقصد بالرعاية الاجتماعية الجهود الحكومية وغير الحكومية التي تبذل لمساعدة أفراد المجتمع على أداء وظائفهم بصورة أكثر فاعلية كأفراد وكمشاركين في

الجماعات الاجتماعية، وهي تتضمن بذلك الإجراءات والعمليات المرتبطة بشكل مباشر بعلاج الأزمات، والمشكلات الاجتماعية، والوقاية منها، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين نوعية الحياة (Ashman,2010:6).

ومما لا شك فيه أن السياسات التي اتبعتها الدول العربية للتكيف مع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد قد أدت إلى مزيد من الانعكاسات السلبية على الفقراء؛ حيث تراجع الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية، وتم تخفيض سعر العملة الوطنية؛ مما أدى إلى تدهور القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وانخفاض مستويات استهلاك الغذاء، وارتفاع معدلات سوء التغذية، وتزايد معدلات الفقر، وتراجع حلم الرفاة الاجتماعي للشرائح الاجتماعية الدنيا، وزيادة التفاوتات الطبقية بين الأثرياء والفقراء (تشوسودوفيسكي ، ٢٠١٢ : ٢٨).

وأصبح الوضع لمعظم الفقراء في الدول النامية هو وضع اليأس الاجتماعي، ويؤكد "جوزيف ستيجليتز" على أن هذه السياسات قد دمرت حلم الرفاة الاجتماعي لملايين البشر؛ حيث تؤدي هذه السياسات إلى نوع من الإبادة الاقتصادية من خلال تدمير وظائفهم؛ فأصبحت حياتهم أقل أمناً عن ذي قبل (ستيجليتز، ٢٠٠٦ : ٣٢٤).

ويرى " جارودي " أن هذه السياسات تعمل على بعث مبدأ الدارونية من جديد؛ حيث يصبح البقاء في هذه المرحلة للأقوى مادياً واجتماعياً، كما أن هذه السياسات لعبت دوراً خطيراً في زيادة عملية الاستقطاب الاجتماعي؛ حيث أصبحت قلة من السكان تستأثر بالجزء الأعظم من الدخل بينما تعيش الغالبية العظمى من السكان على الهامش (جارودي، ١٩٩٩ : ٢٥).

وأصبح العديد من الفقراء يعانون من الاستبعاد الاجتماعي بأشكاله المختلفة، ويعني الاستبعاد غياب الفقراء عن المشاركة في جوانب الحياة الاجتماعية، ويرتبط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بالحرمان، فغالباً ما يعاني المستبعدون اجتماعياً من

درجات مختلفة من الحرمان؛ حيث يحرم أولئك الأفراد من ظروف المعيشة اللائقة التي يتمتع بها أولئك المستوعبون (هيلز & ولوغران ، ٢٠٠٧ : ٢٦).

ويرى "رايت ميلز" أن الفقراء ضحية التمييز الاجتماعي السائد في مجتمعهم، والذي يدفعهم للعمل في وظائف مفروضة عليهم، والسكن في مساكن لا تفي بأبسط الشروط الصحية في مستوطنات ذات بنية تحتية غير ملائمة، وخدمات أساسية محدودة إذا لم تكن غير موجودة في الأساس. (العمر : ١٩٩٨ : ١١٧).

ويؤكد " جيننز" على وجود علاقة وثيقة بين المرض من جهة وأوضاع اللامساواة أو التفاوت الاجتماعي من جهة أخرى، فاللامساواة الصحية القائمة على أسس طبقية، وإن كان البعض يفسرها بعوامل ثقافية وسلوكية؛ مثل الغذاء وأسلوب الحياة، إلا أن "جيننز" يرجعها إلى المؤثرات البيئية؛ مثل تردي المساكن، والعمل في ظروف غير ملائمة، ولا تفي بأبسط شروط الأمان الصحي (جيننز ، ٢٠٠٥ : ٢٤٧).

ومما سبق يتضح لنا أن الأزمات التي يتعرض لها الفقراء ترتبط إلى حد كبير بالسياسات التي تتبناها الدولة؛ حيث أن هذه السياسات هي التي أفرزت الأزمات، والمشكلات التي أصبحت تعاني منها معظم فئات المجتمع، ولكن بدرجات مختلفة؛ حيث أن إلا أنه لا يمكن إغفال العلاقة الوثيقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة، والتي أدت إلى تدهور القوة الشرائية للغالبية العظمى من أفراد الطبقات الدنيا، وعدم قدرتها على الوفاء بالمتطلبات الأساسية، وزيادة حالات الفقر، والحرمان، والتهميش، واستمرار الحلقة المفرغة للفقر .

ويمكن القول بأنه في الدول النامية ، يدور الفقراء في حلقة مفرغة تبدأ بالفقر وتنتهي به، فانخفاض الدخل المصاحب للفقر يعمل على انخفاض مستوى التعليم، وانخفاض مستوى التغذية وانخفاض المستوى الصحي، ويترتب على ذلك الحرمان من امكانيات تراكم رأس المال البشري، وانخفاض الفرصة في الحصول على عمل بأجر مناسب، وتنتهي بانخفاض الدخل مرة أخرى، وانخفاض المدخرات، والعجز

عن مواجهة الأزمات الطارئة. وهكذا تتعدد وتتشابك حلقات الفقر المفرغة؛ حيث إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية يشير إلى أن هناك حلقات مفرغة متعددة للفقر ترتبط بمستوى الدخل، ومستوى التعليم، والمستوى الصحي. ومما لا شك فيه بأن الخروج من هذه الحلقة المفرغة لن يتحقق بمجرد الزيادة في الدخل، وإنما يتطلب تبني الدولة لسياسات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة الأمن الاجتماعي للفقراء الذي يعمل على توسيع الخيارات المتاحة أمامهم، وزيادة تراكم رأس المال بأشكاله المختلفة.

ولذا نؤكد على أهمية الدور الاجتماعي الذي يجب أن تقوم به مؤسسات الدولة من تدخلات لحماية مواطنيها اقتصادياً واجتماعياً، من خلال التدخل سياسياً وتشريعياً بوضع السياسات وسنّ التشريعات اللازمة لتنظيم قوى السوق، وإصلاح الاختلالات الناجمة عن عملها، لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الاستقرار الاجتماعي، من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي ضد الأزمات والمخاطر الاجتماعية؛ كالفقر والتهميش والبطالة، وتوفير المواد المدعمة والخدمات العامة بأسعار مقبولة، والحد من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الموحشة على الفقراء. والاهتمام بضرورة توجيه الناتج القومي الإجمالي لصالح إشباع الحاجات الأساسية من السلع والخدمات الأساسية مع التركيز على الاهتمام بحاجات الفئات الأفقر من السكان؛ حيث تتوقف قدرة الناس على إشباع حاجاتهم الأساسية، ومواجهة الأزمات الطارئة، على مقدار ما يتاح لهم من مقومات مادية وبشرية، تمكنهم من مواجهة الأزمات، ولذا فإن فقدان الفقراء لهذه المقومات يجعل تأثير الأزمات أشد وطأةً على الفقراء ومحدودي الدخل، ويجعلهم أكثر عرضة للحرمان من التعليم، ومن التمتع بالرعاية الصحية سعياً وراء تدعيم قدرتهم على الاستمرار في توفير احتياجاتهم الأساسية الضرورية .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الراهنة في الوقوف على الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أم اجتماعية. ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية :

- رصد أهم الأزمات (الاقتصادية ، الصحية والأسرية) التي تعرضت لها الأسر في الخمس سنوات الأخيرة .
- الوقوف على الاستراتيجيات التي تتبعها الأسر في مواجهة الأزمات التي تتعرض لها الأسرة .
- الوقوف على الآثار الناجمة عن الآليات التي يتعامل بها الفقراء مع الأزمات على حياتهم ونظرتهم للمستقبل.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه ما أهم الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات، ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :

- ١/ ما نوعية الأزمات التي يتعرض لها فقراء الحضر (اقتصادية، صحية وأسرية)؟
- ٢/ هل تعرض فقراء الحضر للأزمات يكون مستمر أم بشكل عارض؟
- ٣/ هل يواجه الفقراء الأزمات التي يتعرضون لها من خلال الاعتماد على أنفسهم أم باللجوء إلى المساعدات الخارجية؟
- ٤/ هل استراتيجيات المواجهة التي يتبعها الفقراء تعمل على زيادة حالة الفقر لديهم؟
- ٥/ هل يلعب رأس المال الاجتماعي للفقراء دوراً في مواجهة الأزمات التي تتعرض لها الأسرة؟
- ٦/ هل تختلف استراتيجيات مواجهة فقراء الحضر للأزمات باختلاف النوع واختلاف المستوى التعليمي؟
- ٧/ ما أثر تعرض الفقراء للأزمات على حياتهم ونظرتهم للمستقبل؟

الأساليب المنهجية وأدوات جمع البيانات :

نوع ومنهج الدراسة :

تنتمي الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية؛ حيث تهدف إلى رصد أهم الأزمات المختلفة التي تعرضت لها الأسر في السنوات الأخيرة، والوقوف على الآثار الناجمة عن الآليات التي يتعامل بها الفقراء مع هذه الأزمات على حياتهم ونظرتهم للمستقبل. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ لأنه يعد من أنسب المناهج للدراسات الوصفية .

أداة الدراسة :

تمثلت الأداة الرئيسية لجمع البيانات في استمارة الاستبيان (والتي تم تطبيقها بالمقابلة مع أرباب الأسر نظرًا لتدني المستوى التعليمي لهم)، حيث قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان، وتم عرضها على عدد من أساتذة علم الاجتماع لإستطلاع رأيهم في مدى صلاحية الاستبيان للهدف الذي أعدت من أجله. وفي ضوء آرائهم تم تعديل بعض عبارات الإستبيان ، واشتملت استمارة الاستبيان في صورتها النهائية على (٥٢) سؤالاً شاملة لقضايا محورية عامة، وأخرى فرعية؛ لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها ، وتحددت وحدة الدراسة في الأسرة المعيشية من الشريحة الاجتماعية الدنيا، المتمثلة في الزوجة والزوجة والأبناء، ووحدة المقابلة في رب الأسرة المعيشية.

مجتمع وعينة الدراسة :

تحدد المجال الجغرافي العام للدراسة الراهنة في مدينة المنيا، والتي تُعدُّ وفقًا لبحث الدخل والاستهلاك الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٦ ضمن أدنى خمس محافظات على مستوى الجمهورية من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل ، حيث يشير التقرير إلى أن محافظة المنيا قد سجلت نسبة فقر بين مواطنيها بلغت ٥٤% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨).

وتم اختيار حي جنوب بمدينة المنيا لتطبيق الدراسة الميدانية والذي يعد من أقر أحياء مدينة المنيا وأقلها حظاً في الخدمات، حيث يتصف هذا الحي بخصائص تنموية متدنية مقارنةً بباقي أحياء المدينة. كما أنه يعد محلاً لإقامة الغالبية العظمى من فقراء المدينة .

ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في ١/١ / ٢٠١٧، بلغ عدد السكان التقديري لحي جنوب (٨٩٢٩٢ نسمة) ، وبلغ عدد الأسر المعيشية به (٢٢٣٩٢ أسرة) ، وقد قامت الباحثة بحساب عدد عينة البحث من خلال معادلة "هيربرت اركن" والتي نعتمد فيها علي الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة الإحصائية لعدد مجتمع البحث ، ولما كان عدد الأسر أكبر من ١٠٠٠ فان مستوي الدلالة ثابت وهو ١.٦٥ وبالتالي تم حساب عينة البحث من خلال المعادلة الآتية: (أبو دقة & صافي، ٢٠١٣ : ١٥٦).

$n = \frac{p(1-p)}{(SE \div t) + [p(1-p) \div N]}$		معادلة هيربرت اركن
N	حجم المجتمع	
t	الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠,٩٥ و تساوي ١,٦٥	
SE	نسبة الخطأ و تساوي ٠,٠٥	
p	نسبة توفر الخاصية و المحايدة = ٠,٥٠	

والتي تم التوصل من خلالها إلي أن أقل عينة يتم استخراجها من مجتمع البحث هي (٢٧٠,٧٨) . لذا فقد قامت الباحثة بتطبيق الاستبيان على عينة عشوائية قوامها (٣٠٠) مفردة من أرياب الأسر بالحي . وهذا العدد أكبر من المعدل الذي تم احتسابه من خلال المعادلة السابقة وذلك للتأكد من أن العينة ستكون ممثلة لمجتمع الدراسة، حتى يمكن تعميم نتائج العينة على المجتمع الذي

سحبت منه ، وتم البدء في جمع البيانات الميدانية من بداية شهر مايو لعام ٢٠٢١ ، والانتهاه منها في نهاية شهر سبتمبر للعام نفسه .

أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

اعتمدت المعالجة الإحصائية في الدراسة على عدد من الاساليب الإحصائية المتنوعة أهمها : التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات، بالإضافة إلى تحليل التباين أحادي الاتجاه، واختبار مربع كاي لدراسة العلاقة بين النوع و المستوى التعليمي و بين استراتيجيات التكيف مع الأزمات، واختبار شيفيه لتحديد اتجاه الفروق .

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة :

بدراسة التركيب النوعي لأرباب الأسر محل الدراسة، أوضحت النتائج الميدانية ارتفاع نسبة الأسر التي تعولها ذكور والتي بلغت ٥٣,٣% ، في مقابل نسبة ٤٦,٧% للأسر التي تعولها نساء، وفيما يتعلق بالتركيب العمري لأرباب الأسر، أوضحت البيانات أن أعلى نسبة لأرباب الأسر الذين بلغت أعمارهم ٥٠ عامًا فأكثر، والتي بلغت ٢٦,٧% ، وجاءت في المرتبة الثانية نسبة أرباب الأسر الذين تراوحت أعمارهم من ٢٠: أقل من ٣٠ عامًا، وتساوت معهم في النسبة الذين تراوحت أعمارهم من ٤٠: أقل من ٥٠ عامًا، والتي بلغت ٢٥,٨% لكل منهما، وأخيرًا نسبة الذين تراوحت أعمارهم من ٣٠: أقل من ٤٠ عامًا والتي بلغت ٢٢,٧%.

وفيما يتعلق بنوع الأسرة ، بلغت نسبة الأسر النووية ٦٤,٣% ، بينما بلغت نسبة الأسر الممتدة ٢٩,٧% ، ويدل هذا على أن ظروف الفقر قد تدفع عدد من الأسر إلى السكن مع الآباء نظرًا لارتفاع أسعار المساكن في الفترة الأخيرة في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة . وفي ميدان الإسكان ومع تصاعد أزماته، يتبدى التحايل على المعايير بأجلى مظاهره، إذ تلجأ الشرائح الفقيرة وغير القادرة إلى مشاركة الأسر الأصلية في مساكنهم القديمة الضيقة، مكونين نوعًا منفردًا من

أنماط الأسرة الممتدة التقليدية، مع تنوعات مختلفة، وخروجًا عن التفاصيل التقليدية (فهيمى، ١٩٩٦: ١٩٠).

وفيما يتعلق بعدد الأبناء، أوضحت البيانات أن النسبة الأكبر من الأسر، والتي بلغت ٥٢% يتراوح عدد أبنائها بين ٤: ٦ أبناء، وبلغت نسبة الأسر التي يتراوح عدد أبنائها بين ١: ٣ أبناء ٣٠% بينما بلغت نسبة الأسر التي لديها ٧ أبناء فأكثر ١٨%، وبلغ المتوسط العام لعدد الأبناء ٤ أبناء. وتؤكد هذه النتائج مقولات نظرية ثقافة الفقر، وهي ميل الأسر الفقيرة إلى إنجاب عدد كبير من الأبناء، والتي تعد من الأمور الشائعة لدى تلك الأسر؛ حيث أن نسبة كبيرة من أرباب الفقراء يعملون بمهن هامشية ليس لها دخل ثابت أو معاش أو تأمين؛ ولذا فإن التأمين الحقيقي لهذه الأسر يتمثل في إنجاب عدد كبير من الأبناء، وخاصة الذكور، الذين يعدون ميزة اقتصادية كبيرة لدى هذه الأسر؛ نظرًا لأن تشغيل الأطفال من الأمور الشائعة لدى هذه الأسر، كما أن قلة التعليم لدى الآباء قد يعد من العوامل الرئيسة في زيادة الاتجاه نحو كثرة الإنجاب. ويؤدي زيادة عدد الأبناء مع انخفاض الدخل إلى زيادة إحساس رب الأسرة بالعجز عن توفير جميع متطلبات أفراد الأسرة، كما يؤدي إلى انخفاض قدرة رب الأسرة على تكوين مدخرات؛ مما يعني انخفاض قدرة رب الأسرة على مواجهة الأزمات خاصة الاقتصادية. كما تلجأ عشرات الآلاف من الأسر الحضرية الفقيرة إلى إلحاق أولادهم من الذكور كصيبة بالورش؛ للحصول على مصدر دخل إضافي للأسرة؛ ولعل هذا ما يفسر فشل برامج تنظيم الأسرة بين فقراء مصر في الحضر والريف؛ حيث إن الأسرة المصرية الفقيرة ترى في كثرة الإنجاب مصدرًا للأمان الفعلي من المستقبل (فهيمى، ١٩٩٦: ١٩٢).

وفيما يتعلق بوجود حالات تسرب للأبناء من التعليم، أكدت البيانات الميدانية ارتفاع حالات تسرب الأبناء من التعليم داخل أسر العينة والتي بلغت ٥١,٣%؛ ويرجع السبب الأول في التسرب إلى المساعدة في نفقات المعيشة بنسبة ٥٦,٥% من جملة الأسباب، ثم عدم قدرة أولياء الأمور على توفير نفقات التعليم بنسبة

٤٣,٥% . وفي هذا الصدد أشارت العديد من الدراسات إلى أن النسبة الأكبر من الأطفال المنقطعين عن الدراسة من نصيب المناطق الريفية والحضرية المهمشة، وأن أسباب انقطاعهم تعود في الأساس إلى الفقر (البيلي ، ٢٠١٣)؛ حيث يعتبر تدني المستوى الاقتصادي للأسرة من أهم الأسباب التي تدفع الآباء لسحب أبنائهم من المدارس، فالتعليم عند الفقراء لا يدر أى عائد اقتصادى سريع (حيث أن التعليم ذو مردود اقتصادى بعيد المدى)، وإنما على العكس هو عبء آخر على كاهل الأسرة، فالدراسة تحتاج إلى أدوات مكتبية، ومصاريف للكتب، وزي مدرسي، ودروس خصوصية، وعند هذا الحد تصبح مجانية التعليم غير كافية لاستمرار هؤلاء الأبناء في المدارس.

وفيما يتعلق بنوع المسكن؛ فقد بلغت نسبة الأسر التي تسكن في مساكن إيجار ٩٢,٣% في مقابل نسبة ٧,٧% من إجمالي العينة والتي تسكن بمساكن تملك. وقد كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع قيمة الإيجارات التي تدفعها الأسر، والتي بلغ المتوسط العام لهذه الإيجارات ٤٨٦ جنيه ، ولا شك إن ارتفاع قيمة الإيجارات مع إنخفاض الدخل يشكل عبئاً على كاهل الأسر الفقيرة والمحدودة الدخل ويتسبب في حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية .

وفيما يتعلق بعدد حجرات المسكن، أوضحت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من أسر العينة والتي بلغت ٦٥,٧% يسكنون في مساكن مكونة من حجرتين في مقابل ٣٠,٧% من الأسر يسكنون في مساكن مكونة من حجرة واحدة. وفيما يتعلق بدرجة التهوية في المسكن أشارت النسبة الأكبر من أسر العينة والتي بلغت ٥٧,٣% بأن مساكنهم سيئة التهوية، بينما أشارت نسبة ٤١,٧% من إجمالي الأسر إلى أن التهوية في مساكنهم جيدة إلى حد ما . وتشير نتائج العديد من الدراسات بأن نسبة كبيرة من سكان الحضر في البلدان منخفضة الدخل تعيش في مساكن مكتظة بالسكان لا تترك مساحة كافية للطهي والتخزين، ويعد عدم كفاية الوصول إلى مصادر المياه النظيفة والصرف الصحي السيء للغاية، والتهوية السيئة من

الأسباب الرئيسية لارتفاع نسب الإصابة بالأمراض المزمنة International (Institute for Environment and Development, 2013)

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للزوج ، أوضحت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من الأزواج، والتي بلغت ٢١,٣% ، أميين، لم يتلقوا أي قسط من التعليم ، وجاء في المرتبة الثانية الأزواج الحاصلون على مؤهل فوق متوسط بنسبة ١٦% ، والحاصلون على مؤهل متوسط بلغت نسبتهم ١٤,٧% ، ثم الأزواج الحاصلون على الشهادة الإعدادية، والتي بلغت نسبتهم ١٤.٣% ، وجاء في المركز الأخير الأزواج الحاصلون على مؤهل جامعي، والتي بلغت نسبتهم ٦,٧% .

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية للزوجة اتضح أن النسبة الأكبر من الزوجات داخل العينة، والتي بلغت ٢٥% أميات لم يحصلن على أي قدر من التعليم، وجاء في الترتيب الثاني نسبة الزوجات الحاصلات على الشهادة الإعدادية، والتي بلغت ١٨.٣% ، وبلغت نسبة الزوجات الحاصلات على مؤهل جامعي ١٠% ، واتضح عدم وجود أزواج أو زوجات حاصلون على مؤهل فوق جامعي داخل العينة، ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التعليم من أكثر العوامل ارتباطاً بالفقر حيث أنه يحدد مدى قدرة الفرد على الحصول على فرص مناسبة لكسب الدخل عن طريق العمل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٨).

وفي هذا الصدد لاحظ الاقتصاديون أن الأفراد الذين ليس لديهم شهادة جامعية هم الأكثر تضرراً أثناء فترة الركود والإنكماش الاقتصادي؛ حيث إن الانكماش الاقتصادي قد عزز التغيير الهيكلي الأوسع في الاقتصاد مع التأثير الأكبر على العمال الأقل مهارة، وذوي المستويات التعليمية المنخفضة (Richard,2012) .

وفيما يتعلق بالحالة المهنية للزوج أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من الأزواج يعملون في المهنة الهامشية والتي بلغت ٤٥,٣% (والمقصود هنا بالمهنة الهامشية المهنة التي ليس لها دخل ثابت أو معاش أو تأمين مثل الباعة الجائلين، وغيرها من المهنة التي لا تحتاج الى قدر من التعليم أو التخصص). كما اتضح أيضاً ارتفاع نسبة الأزواج العاملين في المهنة الحرفية بنسبة ٣١,٧% ،

وبلغت نسبة الأزواج الذين يعملون بالوظائف الحكومية ٢٢%. وفيما يتعلق بالحالة المهنية للزوجة أوضحت النتائج أن النسبة الأكبر من الزوجات والتي بلغت ٥٤,٣ % لا يعملن ، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من أسر العينة تعتمد على دخل واحد فقط (وهو دخل الزوج) . ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الزوجات كما سبق وأوضحنا؛ والتي تقلل من فرص حصولهن على عمل، بينما بلغت نسبة الزوجات اللاتي يعملن بالوظائف الحكومية ٢٣% ، وكانت أقل نسبة للزوجات اللاتي يعملن بالمهن الهامشية والتي بلغت ٢٢,٧% . بينما اتضح عدم وجود أزواج أو زوجات يعملون بالمهن الفنية المتخصصة والتي تحتاج إلى قدر كبير من التعليم والتخصص، ووجود نسبة ضئيلة جداً من الأزواج بلغت ١٠% يعملون في المهن الحرة (أصحاب المشاريع التجارية) والتي تحتاج إلى رأس مال، وهذا يؤكد حقيقة هامة وهي ارتباط الفقر بالنشاطات الطفيلية أو الهامشية أو الخفية من القطاع غير الرسمي والذي يطلق عليه قطاع الفقر .

وترى بعض النظريات بأنه من حق الأشخاص الموهوبين؛ من حيث الاستعدادات الفطرية، والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى، ويحصلوا على دخول مادية كبيرة، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوى العطاء المتواضع. وتأسيساً على ذلك كلما ارتفع المستوى الاقتصادي للفرد، كلما كان أقدر على الإنفاق على التعليم، وكلما كانت فرصته أكبر في شغل الوظائف الأرقى بينما نرى أن الفقراء يرتضون بالوظائف الصغيرة التي تعمل على ترسيخ حالة الفقر لديهم (شتا ، ١٩٩٣ :٣١٩).

وفيما يتعلق بالموطن الأصلي لرب الأسرة، اتضح أن النسبة الأكبر من أرباب الأسر، والتي بلغت ٥٣,٧% هم في الأصل من المناطق الريفية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Tolossa, 2010)، والتي أكدت على أن ظروف الفقر قد دفعت فقراء الريف للهجرة إلى الحضر، وبسبب كونهم أميين، أو بسبب نقص

التعليم لديهم، لم يستطيعوا الحصول على وظائف في القطاع الرسمي، واضطروا إلى العمل في وظائف منخفضة الدخل، والسكن في مساكن تقتقر إلى الخدمات الأساسية .

تحليل البيانات وتفسيرها :

أولاً : تعرض الأسرة للأزمات واستراتيجيات المواجهة:

وفيما يتعلق بقيمة الدخل الشهري لأفراد الأسرة، يمكن القول بأن تحديد قيمة الدخل الشهري للفئات الحضرية الفقيرة والمهمشة من أكثر الموضوعات تعقيداً وصعوبةً في القياس؛ فمعظم الأعمال المهمشة مؤقتة ومتغيرة بسرعة ومتداخلة مع غيرها، وهي أقرب إلى ما يطلق عليه "التسبب". ومن هذا المصطلح يشيع استخدام لفظ "السبوبة" باللهجة الدارجة ، فالدخل في الغالب غير ثابت، ومتغير، وعرضة للنقصان أو للتوقف، بلا أي ضمان، وبلا أي توقعات، فهو قد يأتي يوماً، وقد ينقطع أيام (على حد قول النسبة الأكبر من أرباب الأسر بعينة الدراسة). وقد كشفت المعطيات الميدانية أن متوسط الدخل لأسر العينة بلغ ١٣٧٦ جنيه، وبلغت أكبر قيمة للدخل ١٩٩٢ جنيه وأقل قيمة للدخل بلغت ٧٠٠ جنيه .

ويشير بحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨) أن الأسرة المكونة من ٣ أفراد تحتاج شهرياً إلى ٣ آلاف و٧٨ جنيهًا للعيش تحت خط الفقر. ويعتبر الشخص فقيراً فقراً مدقماً على المستوى الغذائي إذا قل إنفاقه عن ذلك الخط، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الفقراء عاجزون عن إشباع الاحتياجات الفسيولوجية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة. وتشير كثير من الدراسات إلى أن الفقراء ينفقون ما بين ٧٥: ٨٠% من دخلهم على الغذاء (تشوسودوفيسكي، ٢٠١٢: ٦٦)؛ ومن ثم فهم غير قادرين على إشباع باقي الاحتياجات.

ونلاحظ أن نسبة كبيرة من أسر الدراسة لديها عدد كبير من الأبناء، وهذا يعني انخفاض النواحي الاقتصادية لجميع أسر عينة الدراسة دون استثناء؛ حيث كشفت

النتائج أن أعلى دخل شهري بلغ ١٩٩٢ جنيه . وإذا كان الدخل ليس المؤشر الوحيد لقياس الفقر، إلا أن نصيب الفرد من الدخل أو الإستهلاك يعد مقياساً ملائماً للدلالة على مستوى المعيشة. ولا شك أن انخفاض الدخل يزيد من معاناه رب الأسرة في توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد أسرته، ويقلل من قدرته على مواجهة الأزمات المفاجئة .

وفيما يتعلق بمصادر الدخل؛ كشفت النتائج أن المصدر الرئيس للدخل في معظم أسر العينة يتمثل في عمل رب الأسرة بنسبة ٥٤% ، وعمل الزوجة بنسبة ٤٥,٧% ، وعمل الأبناء بنسبة ١٥,٣% ، ومساعدات من أهل الخير بنسبة ضئيلة جداً بلغت ٥%؛ وهذا يعني أن نسبة غير قليلة من أسر الدراسة تعتمد على مصدر دخل وحيد- وهو عمل رب الأسرة- مما يزيد من تدهور الأوضاع الاقتصادية لهذه الأسر. وما يزيد الأمر صعوبةً ارتباط الدخل لدى النسبة الأكبر من أسر العينة بأنشطة القطاع غير الرسمي، الذي يتميز العمل به، ليس فقط بانخفاض الدخل، بل بموسمية العمل وعدم انتظامه.

كما أوضحت الدراسة اعتماد نسبة ١٥,٧% من أسر العينة على معاش تكافل وكرامة، والذي تبلغ قيمته ٥٠٠ جنيه شهرياً للأسرة، وهي قيمة ضئيلة جداً في ظل ارتفاع موجات التضخم، ولذا يمكن القول بأنه على الرغم من أهمية المعاشات، والتي تعد إحدى صور الدعم النقدي المباشر، التي تستهدف توفير المساندة المالية للفئات التي لا تفيد من منظومات المعاش التقليدية، إلا أن قيمة هذه المعاشات لم تكن كافية حتى قبل زيادة الأسعار، ومن ثم فما هي إلا عبء مادي يضغط على ميزانية الدولة، دون تحسن واضح في الأوضاع المعيشية للمستفيدين منها، لذا فإن الفجوة الكبيرة بين الدعم النقدي والاحتياجات الفعلية يعد السبب الأول في فشل كافة برامج التخفيف من حدة الفقر .

وفيما يتعلق بمدى كفاية الدخل ووجود مدخرات داخل الأسرة، كشفت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من أرباب الأسر والتي بلغت ٨٤,٧% لا يكفي دخلها

القليل لتلبية الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة؛ حيث يرتبط عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية بصورة وثيقة بتدني الدخل، وأعربت نسبة ١٤,٣% من أرباب الأسر عن كفاية دخلها إلى حد ما لمواجهة الاحتياجات الأساسية، كما كشفت المعطيات الميدانية عن انعدام المدخرات للغالبية العظمى من الأسر والتي بلغت ٩٣.٣% . وهنا يمكن القول بأن الفقر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض الدخل الذي يصعب معه الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية مما يترتب عليه شعور بالحرمان والهوان والعزلة والضعف" (Alcock,1997 :31) .

وفيما يتعلق بتعرض الأسر محل الدراسة للأزمات في الخمس سنوات الماضية (حيث ارتأت الباحثة ضرورة أن لا تزيد الفترة الزمنية عن خمس سنوات، حتى يستطيع أرباب الأسر تذكر هذه الأزمات والآثار الناجمة عنها واستراتيجيات التعامل مع هذه الأزمات)، كشفت المعطيات الميدانية عن تعرض النسبة الأكبر من أسر العينة والتي بلغت ٩٨% للأزمات المختلفة بشكل متكرر، وتبين أن الأزمات الاقتصادية احتلت المرتبة الأولى بنسبة ١٠٠% ؛ حيث تعرضت جميع أسر عينة الدراسات لأزمات اقتصادية في الفترة الأخيرة، واحتلت الأزمات الصحية المركز الثاني بنسبة ٥٤,٣% ، بينما جاءت الأزمات الأسرية في المركز الأخير بنسبة ٢١% . ويمكن القول أنه نتيجة تقليص الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية في السنوات الأخيرة ، أصبح المجتمع المصري يزخر بالعديد من الأزمات والمشكلات، وخاصة الأزمات الاقتصادية، والتي تعد إحدى ملامح العصر (الخواجة، ١٩٩٩ :١٣)، وتؤكد هذه النتائج على مقولات الاتجاه البنائي، والتي أشارت إلى أن السياسات التي اتبعتها الدول العربية للتكيف مع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد قد أدت إلى مزيد من الانعكاسات السلبية على الفقراء، وإلى زيادة تعرضهم للأزمات المختلفة .

وعن طبيعة الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسر الدراسة، كشفت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من أسر الدراسة تعرضت لضوائق مالية بنسبة ٨٦,٧%،

وانقطاع رب الأسرة عن العمل بصورة متكررة بنسبة ٤٩,٣%، وعدم وجود معاش بعد وفاة عائل الأسرة بنسبة ١٣,٣%، ثم زواج احد الأبناء بنسبة ١٠.٦%، والذي يشكل عبئاً مادياً كبيراً على كاهل الأسر المحدودة الدخل. أما السبب في حدوث هذه الأزمات الاقتصادية، فقد أعريت نسبة ٥٥.٧% من أسر الدراسة أن ارتفاع تكاليف المعيشة بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، مع عدم وجود مدخرات لدى الأسرة، هو السبب الرئيس في حدوث الأزمات الاقتصادية، وهنا يمكن القول بأنه قد حدث انخفاض كبير في القيمة الحقيقية للجنه في الفترة الأخيرة؛ مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وقد يكون لذلك عواقب وخيمة على الفقراء على وجه الخصوص؛ حيث إن ضعف العملة يجعل السلع أكثر تكلفة، ويعاني الفقراء من صدمات الدخل السلبية المرتبطة بالأزمات جنباً إلى جنب مع الزيادات في أسعار المواد الغذائية؛ حيث إن الفقراء عادةً ما ينفقون نسبة أكبر بكثير من دخلهم الإجمالي على الغذاء؛ لذا فإنهم الأكثر تضرراً مادياً وصحياً، كما أن أفقر الناس في المجتمع غالباً ما يعملون في وظائف منخفضة الأجر وغير منتظمة .

هذا فضلاً عن عدم وجود فرص لتحسين الدخل، والذي جاء في المرتبة الثانية بنسبة ٤٧.٧% ، بالإضافة إلى كثرة عدد الأبناء مع انخفاض الدخل، والذي يزيد من الأعباء الملقاة على رب الأسرة، وقد حصل هذا المتغير على نسبة ٤٧,٣% من إجمالي الأسباب، ثم عدم وجود عمل منتظم وثابت لرب الأسرة، والذي حصل على نسبة ٤٧% من إجمالي الأسباب؛ حيث إن النسبة الأكبر من أرباب أسر العينة- كما سبق وأشرنا- يعملون في القطاع غير الرسمي. ويمكن القول بأن ما يزيد من إحساس الطبقات الفقيرة بهذه الأزمات، انخفاض الأجر بوجه عام في القطاع الحضري غير الرسمي في ظل اتصاف العمل به بعدم الاستقرار، واشتغال نسبة كبيرة من العمالة بشكل غير دائم، وعدم وجود فرص للترقي بهذا القطاع، خاصةً مع انخفاض المستوى التعليمي والافتقار إلى الإمكانيات اللازمة للترقي، وفي هذا الصدد أشارت نتائج دراسة (Tocoli & et al, 2013) إلى أنه عادة يكون

الفقراء هم أول العمال الذين يتم تسريحهم خلال التخفيضات في القطاع العام؛ لكونهم من ذوي المهارات المنخفضة؛ وهو نمط منتشر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فمع زيادة الخصخصة يزداد الفقر بين العمال المشردين ذوي التعليم المتدني والمهارات المتواضعة .

وعن كيفية التعامل مع الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة؛ كشفت المعطيات الميدانية أن أهم الإستراتيجيات التي تتبعها الأسر الفقيرة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية يتمثل في التقليل من النفقات لجميع أسر الدراسة دون استثناء، ثم عمل جمعيات دوارة مع الأصدقاء بنسبة ٥٦,٧% ، وعمل الزوج عمل إضافي بنسبة ٤٨,٣% ، وفي هذا الصدد أشارت نتائج دراسة Lokshim & Yemtsov (2004) إلى وجود اختلافات واضحة في استخدام استراتيجيات مواجهة الأزمات اعتمادًا على مستوى رفاهية الأسرة؛ حيث إن الأسر مرتفعة الدخل تكون أكثر اعتمادًا على المدخرات والأصول، ولا تعتمد على تقليل النفقات أثناء وبعد الأزمات، في حين أن الأسر منخفضة الدخل؛ نظرًا لعدم امتلاكها مدخرات اعتمدت على تقليل النفقات على بنود الإنفاق الأساسية؛ مثل: الغذاء، والانتقال إلى مساكن أصغر، بالإضافة إلى العمل لساعات أطول.

وتؤكد هذه النتائج على ضعف قدرة النسبة الأكبر من أسر الدراسة في التكيف مع الأزمات الاقتصادية؛ وذلك نظرًا لأنهم لا يمارسون آليات تساعدهم على زيادة الدخل، فهم يكتفون بآليات التقليل والترشيد في الاستهلاك والإنفاق، وهذا ما أكدت عليه مقولات "لويس"؛ حيث أن انعدام المدخرات وكثرة الاقتراض سمة أساسية من سمات ثقافة الفقر، والتي تجعلهم غير قادرين على مواجهة الأزمات بطريقة إيجابية.

وقد كشفت النتائج الميدانية عن غياب الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في مساعدة الفقراء، وضعف دورها في الوصول إلى الفئات المحتاجة؛ حيث تبين أن نسبة المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات هم نسبة ضئيلة بلغت ٣% من إجمالي

أسر العينة؛ ويوضح ذلك وجود خلل في قنوات الاتصال بين الجمعيات الأهلية وبين الفقراء؛ حيث إن وصول بعض الفقراء لتلك الجمعيات لا يأتي إلا عن طريق الصدفة؛ وهذا يعني أن الفقراء يواجهون الأزمات بأساليبهم الذاتية أكثر من اعتمادهم على المساعدات الخارجية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة عبد الحميد (٢٠٢٠) والتي أشارت إلى أن ٩٥% من عينة الدراسة ليس لديهم أي اتصال بالجمعيات الأهلية؛ وذلك لعدم معرفتهم بهذه الجمعيات والخدمات التي تقدمها، ولأن هذه الجمعيات ترعى فئات خاصة لا تتفق مع حالتهم؛ كالأرامل، والأيتام، والمطلقات .

وقد أدى تكرار تعرض أسر الدراسة إلى الأزمات الاقتصادية مع غياب المدخرات لديهم إلى إضطرار نسبة ١٩,٣% من أسر الدراسة إلى بيع بعض ممتلكات الأسرة (كأثاث المنزل أو الأجهزة الكهربائية) ، هذا بالإضافة إلى سحب الأبناء من التعليم، والذي حصل على نسبة ١٦,٣% ، وهذا يؤكد أن الاستراتيجيات التي يتبناها الفقراء للتعامل مع الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة فقرهم وحرمانهم، وتعود تبعاتها على أبناء الأسر الفقيرة، لتحرمهم من إمكانات تراكم رأس المال بأشكاله المختلفة، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة للفقر .

وفيما يتعلق بأهم الأزمات الصحية التي تعرضت لها أسر الدراسة، كشفت النتائج الميدانية أن أهم هذه الأزمات تمثلت في مرض رب الأسرة مرض مزمن، وعدم قدرته على العمل، والذي عانت منه نسبة ٤٤,٢% من أسر الدراسة، وتظهر هذه المشكلة بوضوح لدى الأفراد الذين يعملون في قطاع العمل غير الرسمي الذي يتميز بغياب التأمينات الاجتماعية في حالة عجز الأفراد عن العمل، ثم إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض مزمن بنسبة ٣٤,٩% ؛ حيث تبين أن نسبة كبيرة من الأبناء داخل العينة مصابين بمرض روماتيزم القلب، ومرض الربو؛ وهي أمراض ترتبط بصورة مباشرة بالبيئات الفقيرة التي تفتقر إلى التهوية الجيدة، وترتفع فيها درجات

الازدحام داخل المنازل، بالإضافة إلى إصابة أحد أفراد الأسرة بفيروس كورونا بنسبة ٢٧,٦ % .

ويمكن التأكيد على أن الأزمات الصحية مشاكل ذات جذور اقتصادية عميقة، وتداعيات اقتصادية خطيرة مجتمعية ، حيث أنها تسبب خسائر كبيرة للأسر والحكومة؛ من حيث الدخل وتكلفة الرعاية الطبية المباشرة. وتزداد وطأة هذه الآثار لدى الفئات الفقيرة والمهمشة التي لا تستطيع تحمل عبء تكاليف إضافية مثل تكاليف الرعاية الصحية (Ismail, 2017).

وكشفت المعطيات الميدانية بأن الأسر الفقيرة تتبع في العادة استراتيجيات تأقلم مختلفة للتخفيف من تأثير الأزمات الصحية ، وتمثلت أهم استراتيجيات مواجهة الأزمات الصحية للأسر محل الدراسة في العلاج بالمستشفيات الحكومية بنسبة ٥٧,٧ % ومستشفيات التأمين الصحي بنسبة ٤٢,٣ % ثم الاقتراض من الأقارب والجيران بنسبة ٢٥,٨ % ، ثم بيع الأصول بنسبة ١٢,٣ % . وكشفت نتائج الدراسة عن حرمان نسبة كبيرة من شرائح الدراسة من خدمات صحية مجانية في المؤسسات الصحية العامة، وذلك في ظل غياب مظلة التأمينات الصحية للعاملين بقطاع العمل غير الرسمي، والذي يطلق عليه "قطاع الفقر"؛ مما يؤثر في النهاية على الصحة العامة للفقراء، ويؤدي إلى مزيد من الفقر والتهميش، وفي هذا الصدد تشير تقديرات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء (٢٠١٨) إلى تجاوز نسبة الفقر ٤٠ % من سكان مصر على الرغم من جهود الدولة لدعم تلك الفئات؛ حيث إن سياسات الحماية الاجتماعية للفقراء لازالت نتائجها غير مرضية، وغير كافية لرفع المعاناة، وأشكال الحرمان، الذي يعاني منه الملايين من فقراء مصر، لا سيما في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي أدت إلى اتساع رقعة الفقر والفقراء، حيث تلتهم المستويات المرتفعة للأسعار أي زيادة في الدخل.

وفيما يتعلق بالأزمات الأسرية؛ كشفت المعطيات الميدانية عن ارتفاع الخلافات الزوجية وتعدد مرات ترك الزوجة لمنزل الزوجية، وهذا ما أشارت إليه نسبة

٨٤,١% ممن تعرضوا للمشكلات الأسرية . وعن السبب في حدوث هذه الأزمات الأسرية تبين أن السبب الأول يرجع إلى عجز الزوج عن تلبية متطلبات المعيشة لأفراد أسرته بنسبة ٩٥,٢% من إجمالي أسباب حدوث الأزمات الأسرية، وخاصة مع زيادة عدد الأبناء داخل هذه الأسر - كما سبق وأوضحنا- فيشعر الزوج بالعجز عن تلبية الحد الأدنى من احتياجات أسرته، مما قد يدفعه إلى التعامل مع الزوجة والأبناء بعنف؛ حيث احتل عنف الزوج في التعامل مع الزوجة والأبناء المرتبة الثانية في أسباب حدوث الأزمات الأسرية بنسبة ٦٣,٥% . وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (عبد الله، ٢٠٠٨)، والتي أشارت إلى أن بعض الأزواج في حالة تعرضهم لضائقة مالية يصبحوا أكثر عنفاً في التعامل مع زوجاتهم وأبنائهم .

وتعد وفاة رب الأسرة من الأزمات الأسرية التي تلحق آثاراً سلبية على الأسر الفقيرة، والتي غالباً ما يكون عمل رب الأسرة هو المصدر الرئيس، بل والوحيد للدخل في العديد من هذه الأسر، وغالباً ما يعمل رب الأسرة بإحدى المهن الهامشية التي تفتقد إلى التأمينات والمعاشات الاجتماعية. وهذا يعني أنه بوفاة رب الأسرة تفتقد الأسرة الأمان والحماية الاجتماعية وتعجز عن توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة، وهذا ما أشارت إليه عدد ٤٠ أسرة من أسر العينة.

وعن كيفية التعامل مع الأزمات الأسرية ، أوضحت النتائج النسبة الأكبر من الزوجات اللاتي تعرضن لأزمات أسرية والتي بلغت ٩٣.٧% يلجأن إلى ترك منزل الزوجية، والإقامة لدى أهلهن؛ لتفادي الخلافات الأسرية مع أزواجهن. وقد أكدت نتائج دراسة (إسماعيل ، ١٩٩٩) أن تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للأسرة يؤدي إلى كثرة الخلافات بين الأزواج، وإلى سوء العلاقات، واتسامها بالعنف.

وكشفت المعطيات الميدانية أن النسبة الأكبر من أسر العينة، والتي بلغت ٩٧% لم يتلقوا أي مساعدات مادية من أي جهات سواء حكومية أو أهلية عند تعرضهم للأزمات المختلفة. وتكشف هذه النتائج عن حقيقة مهمة؛ وهي أن شبكات الضمان الاجتماعي أصبحت تعاني في العصر الحالي من اختلالات هيكلية حادة؛ مما

جعلها عاجزة عن الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا للضمان؛ مما يزيد من حدة الفقر، فضلاً عن اسهامها في ظهور فئات من الفقراء الجدد. وتتفق هذه النتائج مع ما جاء في تقرير المعهد الدولي للبيئة والتنمية؛ والذي أشار إلى أن شبكات الأمان الرسمي غير موجودة أو غير كافية في ما يقرب من ٨٠% من أفقر بلدان العالم (International Institute for Environment and Development, 2013).

أما النسبة الباقية من أسر الدراسة، والتي حصلت على مساعدات مادية؛ تبين أن الجهات الحكومية تمثل نسبة ٦٦.٧% في مقابل المؤسسات الأهلية بنسبة ٣٣,٣%، كما كشفت المعطيات الميدانية أن قيمة المساعدات المادية التي تقدم للفقراء والمتضررين من جراء الأزمات تعد ضعيفة للغاية. ولا تسهم في مساعدة الفقراء على تجاوز الأزمات المختلفة، وهذا ما أكدت عليه نسبة ١٠٠% من إجمالي الذين حصلوا على مساعدات مادية. وتؤكد هذه النتائج مقولات الاتجاه البنائي في كون السياسات الاجتماعية تلعب الدور الرئيس في معاناة الفئات الفقيرة، وزيادة تعرضهم للأزمات؛ حيث إن برامج وخدمات الرعاية التي تقدمها الدولة للفئات الفقيرة والمحتاجة، فضلاً عن عدم قدرتها على الوصول إلى نسبة كبيرة من الفقراء، تعد أيضاً غير كافية لإنقاذ المستفيدين منها من الفقر، وقد زاد تراجع دور الدولة في السنوات الأخيرة من مشكلات الإبعاد، وقصور شبكات الأمان، كما تم استبعاد أعداد كبيرة من الفقراء خارج نطاق حماية الدولة؛ مما عمل على تدني نوعية الحياة للفئات الفقيرة وزاد من احساسهم بالعجز والحرمان .

وإذا كانت الدولة قد اقتطعت خلال السنوات الماضية جزء من الميزانية العامة لدعم الفقراء ومحدودي الدخل، إلا أن هذا الدعم لا يزال عند حدوده الدنيا، ولا يكفي لتغطية كل أعداد الفقراء المتصاعدة، كما أن الكثير منهم لا يستفاد من الدعم، ويستفاد منه غير الفقراء؛ ولذا فإن الأمر بحاجة إلى اتباع استراتيجية جديدة تعالج أوجه الخلل في منظومة الدعم الحالي وأشكال الحماية الاجتماعية . (مجلس الوزراء، ٢٠٠٥: ٧٧).

وفيما يتعلق بمدى حصول أسر العينة على قروض مصرفية لمواجهة الأزمات، أوضحت المعطيات الميدانية ضعف نسبة الأسر التي حصلت على قروض؛ حيث بلغت هذه النسبة ١٧,٧% ، وتبين أن من أسباب عدم إقبال الفقراء على أخذ قروض من البنوك في حالة الأزمات، هو كثرة الفوائد على القروض بنسبة ٤٣,٣%، وعدم إنطباق الشروط للحصول على قروض؛ مثل: غياب الدخل الثابت لدى نسبة كبيرة من أسر الدراسة للحصول على قرض بنسبة ٢٥,٩% ، بالإضافة إلى تعقد إجراءات الحصول على قروض وعدم قدرة أرباب الأسر على الإنتظار؛ نظراً لحاجتهم الملحة للمال بنسبة ٢١,٥%

وتشير دراسة (Rabbani & Hasan (2021) إلى أنه عندما تتعرض الأسر الفقيرة لأزمة مفاجئة ، فإن التخفيف من المخاطر يتطلب وصولاً فورياً إلى رأس المال النقدي، ويمكن أن يؤدي الإفتقار إلى الوصول إلى الائتمان، وموسمية العمل إلى الاعتماد بشكل أكبر على مصادر التمويل غير الرسمي المتمثلة في الأصدقاء والأقارب والجيران، حتى بعد ظهور مؤسسات التمويل الأصغر، تستمر القروض من المصادر غير الرسمية في تزويد الأسر بالخدمات المالية، وخاصة في حالة الأزمات المفاجئة .

وعلى الرغم من أهمية المصادر غير الرسمية، أو ما يطلق عليها مظاهر "التكافل الاجتماعي السري" أو "التضامن الاجتماعي الخفي"؛ لتعويض الفقراء عن نقص فرص الحصول على قروض مصرفية ، فقد كشفت النتائج الميدانية عن قلة المساعدات التي تلقاها الفقراء من الأهل والأقارب؛ والتي بلغت نسبتها ١٦,٣%؛ ويرجع السبب الأول في امتناعهم عن طلب المساعدات من الأهل إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، مع ضعف المستوى الاقتصادي لأقاربهم وجيرانهم، وهذا ما أشارت إليه نسبة ٤٧,٨% من أسر العينة. لذا يصبح على الفقراء مواجهة الأزمات بمفردهم والتعامل معها بوسائلهم الذاتية. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الهبارنة (٢٠١٢)؛ حيث أشارت إلى أنه على الرغم من كون طبيعة العلاقات

بين الفقراء قوية وذات صبغة تعاونية، إلا أن شدة الفقر في تأمين الحاجات الأساسية للفقراء، والنقص الحاد فيها هو الذي جعل الفقراء لا يستفيدون من هذه العلاقات في سد بعض حاجاتهم، إلا أنها تختلف عن نتائج دراسة (2020 Hennekam & Shymko) ؛ والتي أكدت على أهمية الدعم الأسري ودوره الفعال في تجاوز الأزمات الاقتصادية .

ثانياً: الآثار الناتجة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات :

وفيما يتعلق بمدى تكرار الأزمات الاقتصادية ، كشفت المعطيات الميدانية عن تكرار تعرض النسبة الأكبر من أسر الدراسة، والتي بلغت ٩٣,٣% إلى أزمات اقتصادية ، وأن هذه الأزمات تكررت على فترات متقاربة لدى ٩٧,٣% من أسر الدراسة . ويمكن ارجاع السبب في تكرار الأزمات الاقتصادية للفقراء إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في الفترة الأخيرة وزيادة موجات التضخم لا سيما في ظل إنخفاض الأجور بوجه عام في القطاع الحضري غير الرسمي، وموسمية العمل به؛ حيث تتوقف قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الأساسية الضرورية، على قدر ما يتاح لهم من دخول على سداد أثمان هذه الحاجات، وعندما تعجز الدخول عن الوفاء بهذه المهمة، وخاصةً في ظل ارتفاع الأسعار، تتكرر الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الفقراء، ومع تقارب الفترات الزمنية لهذه الأزمات، تتحول حياة الفقراء إلى سلسلة من الأزمات والمصاعب .

ويعتبر خفض الاستهلاك الغذائي من الوسائل المطروحة من جانب الأسر الفقيرة من أجل الموازنة بين الدخل ومتطلبات حياتهم؛ حيث كشفت النتائج الميدانية أن تعرض الفقراء للأزمات المختلفة وخاصة الاقتصادية، قد أثر على مستوى استهلاكهم للغذاء، وهذا ما أكدت عليه نسبة ٨٨,٣% من الأسر، واضطرتهم إلى خفض الإنفاق على الغذاء، وتبين أن أول الاستراتيجيات المتبعة في خفض الإنفاق على الغذاء تتمثل في الاعتماد على الأغذية رخيصة الثمن؛ مثل: النشويات، والبقوليات، وهذا ما أشارت إليه نسبة ٨٦,٧% من أسر الدراسة،

والتقليل من شراء الأغذية غالية الثمن؛ كاللحوم، والفاكهة بنسبة ٧٦,٧%، وشراء الأغذية ذات النوعية الرديئة لرخص ثمنها بنسبة ٥٠% (حيث أشارت نسبة من الزوجات بأنهن يشتريان الخضروات وقت العصر حيث تبقى الخضراوات الأقل جودةً، والأرخص سعراً، حيث يتعجل الباعة للتخلص من بقايا بضائعهم، وبدلاً من شراء اللحوم، فهم يشترون أطراف الذبائح وما تحويه بطونها، وكذلك بدلاً من شراء الدواجن فهم يشترون أجنحة الدجاج لرخص أثمانها)، بالإضافة إلى تخفيض عدد الوجبات بنسبة ٤٨,٣% إلى وجبتين في اليوم، بدلاً من ثلاث وجبات.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Tolossa, 2010)، والتي أكدت على أن الأسر ذات الدخل المنخفض تعتمد على الأجور اليومية، لذا فهي تشتري الطعام يومياً بكميات صغيرة، ولا يوجد في العادة مخزون من الطعام داخل المنزل. وهم في العادة يتحملون جودة طعام أقل بكثير من الذين يتلقون أجوراً شهرية، كما يعتمدون في الغالب على الشراء بالأجل، كما تتفق أيضاً مع نتائج دراسة (فهيم، ١٩٩٦)؛ والتي أشارت إلى أنه في مجال التحايل على المعايير تلعب المرأة الفقيرة دوراً بالغ الأهمية، لتدبير الضروري من الطعام، ولو بإسقاط وجبة من الوجبات الثلاثة اليومية، والاكتفاء بدلاً منها بالشاي الثقيل كثير التحلية، كنوع رخيص من الترفيه والإحساس بالامتلاء .

وهذا يؤكد أن الفقر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام الأمن الغذائي، وما يصاحبه من عدم القدرة على استهلاك كمية كافية ونوعية جيدة من الغذاء بطرق مقبولة اجتماعياً؛ مما يترتب عليه اعتلال في الصحة، وعدم القدرة على أداء العمل على النحو المطلوب (O'Connor, 2017). وفي هذا الصدد أشار التقرير الصادر عن المعهد الدولي للبيئة والتنمية (٢٠١٣) إلى أنه نظراً لارتفاع أسعار المواد الغذائية في السنوات الأخيرة يعاني حوالي ١٢.٥% من سكان العالم من نقص التغذية، وتصل هذه النسبة إلى ١٥% في البلدان منخفضة الدخل.

ويعتبر انعدام الأمن الغذائي بسبب إنخفاض الدخل وعدم انتظامه، السمة التي تميز النسبة الأكبر من فقراء المناطق الحضرية. وتسهم المخاطر البيئية وعدم ملائمة الإسكان والبنية التحتية السيئة في ارتفاع مستويات سوء التغذية في المستوطنات ذات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية أكثر مما هي عليه في المناطق الريفية (International Institute for Environment and Development, 2013).

وهذا يعني أن الاستراتيجيات التي تتبعها الأسر الفقيرة تعمل على زيادة آليات الحرمان لدى تلك الأسر؛ حيث يحرم أفراد الأسر الفقيرة من تناول الفواكهة، وأطعمة البناء؛ كاللحوم، والدواجن؛ حيث أشارت نسبة ٩٠,٧% من أسر الدراسة أنها لا تتناول اللحم إلا مرة واحدة أسبوعياً وأشارت نسبة ٧٤,٣% من الأسر أنها تتناول الفاكهة مرة واحدة أسبوعياً؛ الأمر الذي يؤثر على الصحة العامة لأفراد الأسرة وخصوصاً الأطفال في مراحل النمو المختلفة؛ حيث يعاني نسبة ٥٢% من أطفال أسر الدراسة من النحافة بسبب سوء التغذية، وهذا يعني أن ازدياد تعرض الفقراء للآزمات الاقتصادية يجبرهم على اتباع استراتيجيات تؤدي إلى زيادة معاناة الأطفال في هذه الأسر؛ لأنهم أول من يتأثرون سلباً بتدهور ظروف أسرهم الاقتصادية . وتظهر الأبحاث في ماليزيا أن الأطفال في المناطق منخفضة الدخل لديهم مستويات عالية من الهزال، كما يؤدي عدم كفاية الحصول على غذاء بدوره إلى زيادة التعرض للأمراض المعدية (Ismail, & et al, 2017).

وتشير الدراسات بأنه على الرغم من أن الأسر الفقيرة تتفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء، إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن أربع من كل خمس أسر حضرية فقيرة ليس لديها ما يكفي من الطعام في معظم الأوقات . وربما يكون الأمر الأكثر غرابة هو أنه في معظم المناطق الحضرية يكون إجمالي الإنفاق أعلى بكثير من إجمالي الدخل، مما يشير إلى وجود مستويات عالية من المديونية، Worton, (2002:6).

ويمثل الغذاء الجانب الأكثر أهمية للفقير والتحدي الأكبر للفقراء؛ حيث إن الغذاء يمثل الجزء الأكبر من إنفاق معظم الأسر الفقيرة ، وقد أشارت نتائج العديد من الدراسات أن بعض العائلات الأشد فقرًا تنفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء، ومع ذلك لا يزال غذائهم في كثير من الأحيان غير كافٍ BanCha & et al, (521: 2019) وعند نقص الغذاء- وخاصة في المجتمعات الحضرية- تتدهور حياتهم، وصحتهم، وقدرتهم على تطوير أنفسهم، والهروب من الفقر .

وكما يحرم الفقر الأبناء من فرص الحصول على غذاء جيد يحرمهم أيضًا من فرص الحصول على تعليم جيد، حيث تعجز دخول الأسر الفقيرة على تحمل نفقات التعليم الخاصة، فقد أكدت نسبة ٧٠,٧% من أسر الدراسة بأن كثرة تعرضهم للأزمات الاقتصادية قد أثر سلبيًا على المستوى الدراسي لأبنائهم؛ نتيجة صعوبة توفير نفقات تعليم الأبناء، والدروس الخصوصية، كما أن كثرة التعرض للأزمات الاقتصادية مع تدني الدخل قد يؤدي إلى عجز الأسرة الفقيرة عن الاستمرار في تعليم الأبناء في المراحل التعليمية المتقدمة (المراحل الجامعية)، أو اختصار عدد سنوات الدراسة؛ وذلك بالاتجاه نحو التعليم الثانوي الفني أو الصناعي. وهذا ما أشارت إليه نسبة ٣٧,٣% من أسر الدراسة. كما أجبرت الأزمات الاقتصادية ٢٩,٧% من الأسر على سحب بعض الأبناء من التعليم للعمل والإسهام في توفير نفقات المعيشة . وتؤكد هذه النتائج أن كثرة تعرض الأسر الفقيرة للأزمات الاقتصادية يعمل على حرمان أبناء تلك الأسر من إمكانيات تراكم رأس المال في المستقبل؛ وبالتالي تصبح الآثار المترتبة على الأزمات أشد وطأً وتأثيرًا على الفقراء ومحدودي الدخل؛ لأنهم في العادة ليس لديهم مدخرات أو أصول لمواجهة هذه الأزمات، وبالتالي فهم أكثر عرضه للحرمان من التعليم، ومن كافة وسائل الرفاة البشري كلما ازدادت الأزمات .

وعن تأثير الأزمات الاقتصادية على نوعية حياة الفقراء بصفة عامة ونظرتهم للمستقبل، كشفت النتائج أن الأزمات الاقتصادية تؤثر سلبيًا بصورة واضحة على

النسبة الأكبر من أسر العينة، والتي بلغت ٩٨%؛ حيث أشارت نسبة ٥٠,٧% من الأسر أن التعرض المتكرر للأزمات أصبح يشعرهم بالقهر والحرمان المستمر، ويؤدي إلى تراكم العديد من الديون على أرباب الأسر، مع عزهم عن السداد بنسبة ٢٠,٧% ، ويؤدي إلى زيادة الضغوط النفسية على أرباب الأسر بنسبة ٢٢,٧%. ويمكن التأكيد على أن كثرة تعرض الفقراء للأزمات المعيشية المتكررة والمستمرة، يفقدهم القدرة على التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له؛ بسبب وقوعهم في شبكة من الحرمان والعجز المتصل؛ والتي أدت إلى إقصادهم الإحساس الأمان، وهذا يؤكد أن الفقر يرتبط ارتباطاً مباشراً بالقهر، والعجز، والحرمان، وفقدان القدرة على التنبؤ بالمستقبل.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة **Chambers (2012)** ؛ والتي أكدت على أن الأزمات المالية التي تصيب الفقراء تؤدي إلى إنتشار العزلة الاجتماعية بينهم؛ بسبب عدم القدرة على تبادل الالتزامات الاجتماعية، كما تؤدي إلى انتشار حالة من القهر والحرمان. وتتفق أيضاً هذه النتائج مع نتائج دراسة **Castilhos & et al (2017)**؛ والتي أشارت إلى أن كثرة تعرض الأفراد للأزمات يخلق لديهم خوف من المستقبل بسبب عدم استقرار سوق العمل .

وعن تأثير الأزمات الصحية على الأسر الفقيرة، كشفت المعطيات الميدانية أن الأزمات الصحية قد أثرت سلباً على النسبة الأكبر من أسر العينة، والتي بلغت ٨٣,٤% ، وتمثل أول الآثار السلبية للأزمات الصحية في تراكم الديون على أرباب الأسر والعجز عن سدادها بنسبة ٥٨,٣%، بالإضافة إلى استهلاك جزء كبير من الدخل على نفقات العلاج بنسبة ٥٤,٦% ، وذلك نظراً لإرتفاع تكاليف العلاج في الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى الغياب فترات طويلة عن العمل بسبب ظروف المرض، مما أدى إلى اضطرار بعض الأسر لبيع بعض ممتلكات الأسرة (أثاث المنزل ، ذهب الزوجة) لتوفير نفقات العلاج نتيجة غياب المدخرات لدى هذه الأسر، وتؤكد هذه النتائج أن الأزمات الصحية تؤدي إلى خسائر فادحة في الدخل

لدى العاملين في القطاع غير الرسمي لا يقوى الفقراء على تحملها؛ فهم لا يمتلكون ترف البقاء لفترة طويلة بدون عمل . وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (2017, Ismail) ، والتي أشارت إلى أنه غالبًا ما تكون الأسر الفقيرة والمحرومة أكثر عرضة للآثار طويلة الأمد والعبء غير المرئي للأزمات الصحية.

ومما يزيد من وطأة الأزمات الصحية على الفقراء غياب مظلة التأمينات الصحية لدى نسبة كبيرة من الفقراء العاملين في القطاع غير الرسمي، وهذا ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية؛ حيث اتضح أن نسبة ٧٨ % من أسر الدراسة ليس لديهم تأمين صحي، وحتى في حالة وجود تأمين صحي فإن خدمات التأمين الصحي المقدمة للفقراء تكون ذات نوعية سيئة، وهذا ما أشارت إليه نسبة ٦٨ % من إجمالي أرباب الأسر المشمولين بخدمات التأمين الصحي .

وعلى الرغم من أن الدولة تتفق على الدعم خلال الخمس سنوات من بداية عام ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠١٩ ما يقرب من ١,٣ ترليون جنيه، وذلك بمختلف القطاعات- لا سيما التي تمس المواطنين بشكل مباشر- بهدف تحسين مستوى المعيشة، جنبًا إلى جنب مع الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، فإن النتائج الميدانية توضح عدم نجاح السياسات المتبعة في هذا الشأن في توصيل الدعم إلى الفئات الأكثر استحقاقًا، إضافةً إلى استئثار محافظات الوجه البحري بالخدمات الصحية، مقارنةً بما يتحصل عليه سكان الوجه القبلي .

نتائج وتوصيات الدراسة :

النتائج العامة للدراسة :

هدفت الدراسة الراهنة إلى الكشف عن الآثار الناتجة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات المختلفة، وعن أهم الاستراتيجيات المتبعة في التعامل مع الأزمات المختلفة التي يتعرض لها الفقراء. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج الميدانية، والتي يمكن عرض أهم هذه النتائج في ضوء التساؤلات التي طرحتها الدراسة على النحو التالي :

أولاً : فيما يتعلق بالتساؤل الخاص بنوعية الأزمات التي يتعرض لها فقراء

الحضر ؟

- كشفت النتائج الميدانية عن تعرض النسبة الأكبر من أسر العينة للأزمات المختلفة بشكل متكرر، وتبين أن الأزمات الاقتصادية أحتلت المرتبة الأولى وأحتلت الأزمات الصحية المركز الثاني، بينما جاءت الأزمات الأسرية في المركز الثالث والآخر .

- وعن طبيعة الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسر الدراسة، كشفت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من أسر الدراسة تعرضت لضوائق مالية في الخمس سنوات الأخيرة، وتبين أن ارتفاع تكاليف المعيشة بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة مع انخفاض المدخرات لدى الأسرة، وعدم وجود فرصة لتحسين الدخل لدى الشرائح الاجتماعية الدنيا من الأسباب الرئيسة في حدوث الأزمات الاقتصادية .

- كما أكدت النتائج الميدانية أن عدم وجود عمل منتظم وثابت لرب الأسرة وإنقطاع رب الأسرة عن العمل بصورة متكررة يشكل عبئاً مادياً كبيراً على كاهل الأسر المحدودة الدخل، وخاصة مع كثرة عدد الأبناء، وانخفاض الأجور بوجه عام في القطاع الحضري غير الرسمي، واتصاف العمل به بعدم الاستقرار، وعدم وجود فرص للترقي بهذا القطاع، خاصة مع انخفاض المستوى التعليمي، والإفئثار إلى

الإمكانيات اللازمة للتزقي، يزيد من تكرار تعرض الفقراء للأزمات وخاصةً الاقتصادية .

- كشفت النتائج الميدانية أن أهم هذه الأزمات الصحية التي تعرضت لها الأسر تمثلت في مرض رب الأسرة مرض مزمن، وعدم قدرته على العمل، وتظهر هذه المشكلة بوضوح لدى الأفراد الذين يعملون في قطاع العمل غير الرسمي؛ الذي يتميز بغياب التأمينات الاجتماعية في حالة عجز الأفراد عن العمل. كما تبين أن نسبة كبيرة من الأبناء داخل العينة مصابين بمرض روماتيزم القلب، ومرض الربو؛ وهي أمراض ترتبط بصورة مباشرة بالبيئات الفقيرة التي تفنقر إلى التهوية الجيدة، وترتفع فيها درجات الإزدحام داخل المنازل. وأكدت النتائج أن الأزمات الصحية تسبب خسائر كبيرة للأسر الفقيرة والمهمشة التي لا تستطيع تحمل عبء تكاليف إضافية مثل تكاليف الرعاية الصحية .

- أوضحت النتائج أن وفاة رب الأسرة تعد من الأزمات الأسرية التي تلحق آثارًا سلبية على الأسر الفقيرة، والتي غالبًا ما يكون عمل رب الأسرة هو المصدر الرئيس بل والوحيد للدخل في العديد من هذه الأسر ، وغالبًا ما يعمل رب الأسرة بإحدى المهن الهامشية، التي تفنقر إلى التأمينات والمعاشات الاجتماعية . وهذا يعني أنه بوفاة رب الأسرة تفنقر الأسرة الأمان والحماية الاجتماعيةً وتعجز عن توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

ثانيًا : فيما يتعلق بالتساؤل الخاص بهل تعرض فقراء الحضر للأزمات يكون مستمر أم بشكل عارض ؟

-كشفت المعطيات الميدانية عن تكرار تعرض النسبة الأكبر من أسر الدراسة إلى أزمات اقتصادية، وأن هذه الأزمات تكررت على فترات متقاربة. ويمكن ارجاع السبب في تكرار الأزمات الاقتصادية للفقراء إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في الفترة الأخيرة، وزيادة موجات التضخم، لا سيما في ظل انخفاض الأجور بوجه عام في القطاع الحضري غير الرسمي، وموسمية العمل به؛ حيث تتوقف قدرة الأفراد على

أشباع حاجاتهم الأساسية الضرورية على قدر ما يتاح لهم من دخول على سداد أثمان هذه الحاجات، وعندما تعجز الدخول عن الوفاء بهذه المهمة، وخاصةً في ظل ارتفاع الأسعار، تتكرر الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الفقراء، ومع تقارب الفترات الزمنية لهذه الأزمات تتحول حياة الفقراء إلى سلسلة من الأزمات والمصاعب .

ثالثاً : فيما يتعلق بالتساؤل الخاص بهل يواجه الفقراء الأزمات التي يتعرضون

لها من خلال الاعتماد على أنفسهم أم بالجوء إلى المساعدات الخارجية ؟

- كشفت النتائج الميدانية أن النسبة الأكبر من الفقراء يواجهون الأزمات بأساليبهم الذاتية أكثر من اعتمادهم على المساعدات الخارجية؛ حيث اتضح أن النسبة الأكبر من أسر العينة لم يتلقوا أي مساعدات من أي جهة حكومية كانت أو أهلية، عند تعرضهم للأزمات المختلفة. وحتى في حالة حصول بعض الأسر على مساعدات مادية، تبين أن قيمة المساعدات التي تقدم للفقراء والمتضررين من جراء الأزمات تعد ضعيفة للغاية، وهي لا تسهم في مساعدة الفقراء على تجاوز الأزمات المختلفة، وهذا يؤكد على أن برامج وخدمات الرعاية التي تقدمها الدولة للفئات الفقيرة والمحتاجة فضلاً عن عدم قدرتها على الوصول إلى نسبة كبيرة من الفقراء، تعد أيضاً غير كافية لإنقاذ المستفيدين منها من الفقر؛ مما أدى إلى استبعاد أعداد كبيرة من الفقراء خارج نطاق حماية الدولة، وعمل على تدني نوعية الحياة للفئات الفقيرة، وزاد من احساسهم بالعجز والحرمان .

- كما اتضح غياب الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في مساعدة الفقراء، وضعف دورها في الوصول إلى الفئات المحتاجة؛ حيث تبين أن نسبة المستفيدين من خدمات هذه الجمعيات هم نسبة ضئيلة جداً؛ وذلك لعدم معرفتهم بهذه الجمعيات والخدمات التي تقدمها، ولأن هذه الجمعيات ترعى فئات خاصة لا تتفق مع حالتهم؛ كالأرامل، والأيتام، والمطلقات . وتؤكد هذه النتائج على وجود خلل في قنوات الاتصال بين الجمعيات الأهلية وبين الفقراء .

رابعاً: فيما يتعلق بالتساؤل الخاص باستراتيجيات المواجهة التي يتبعها الفقراء، وهل تعمل على زيادة حالة الفقر لديهم؟

- كشفت المعطيات الميدانية أن الفقراء لا يمارسون آليات تساعدهم على زيادة الدخل فهم يكتفون بآليات التقليل والترشيد في الاستهلاك والإنفاق؛ حيث تبين أن أهم الإستراتيجيات التي تتبعها النسبة الأكبر من الأسر الفقيرة في التعامل مع الأزمات الاقتصادية تتمثل في التقليل من النفقات على بنود الإنفاق الرئيسية، وتتفق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات التي تم الإشارة إليها ، والتي أكدت أن العائلات الأشد فقراً تتفق أكثر من نصف دخلها على الغذاء، ومع ذلك لا يزال غذائهم في كثير من الأحيان غير كافٍ مما يؤدي إلى تدهور حياتهم، وصحتهم، وقدرتهم على تطوير أنفسهم، والهروب من الفقر.

- كشفت النتائج الميدانية أن شيوع الاقتراض من الأقارب والجيران وذلك نظراً لعدم امتلاكهم مدخرات تساعدهم على مواجهة الأزمات الاقتصادية؛ قد أدى إلى تراكم الديون، والعجز عن سدادها لدى نسبة غير قليلة من أسر الدراسة. وقد أدى تكرار تعرض أسر الدراسة إلى الأزمات الاقتصادية، مع غياب المدخرات لديهم إلى إضطرار نسبة غير قليلة من الأسر إلى سحب الأبناء من التعليم، وتؤكد هذه النتائج أن الاستراتيجيات التي يتبناها الفقراء للتعامل مع الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة فقرهم، وحرمانهم، وتعود تبعاتها على أبناء الأسر الفقيرة، لتحرهم من إمكانات تراكم رأس المال بأشكاله المختلفة، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة للفقر.

- وكشفت المعطيات الميدانية بأن الأسر الفقيرة تتبع في العادة استراتيجيات تأقلم مختلفة للتخفيف من تأثير الأزمات الصحية؛ أهمها الاقتراض من الأقارب والجيران والاضطرار إلى بيع بعض ممتلكات الأسرة (أثاث المنزل ، ذهب الزوجة) لتوفير نفقات العلاج نتيجة غياب المدخرات لدى هذه الأسر، ؛ وذلك نظراً لحرمان نسبة كبيرة من فقراء الحضر من خدمات صحية مجانية في المؤسسات الصحية العامة، وذلك في ظل غياب مظلة التأمينات الصحية للعاملين بقطاع العمل غير

الرسمي؛ مما يؤثر في النهاية على الصحة العامة للفقراء، ويؤدي إلى مزيد من الفقر والتهميش .

خامساً : فيما يتعلق بالتساؤل الخاص برأس المال الاجتماعي للفقراء، ودوره في مواجهة الأزمات التي يتعرضون لها؟

- كشف النتائج عن ضعف قدرة الفقراء على الحصول على مصادر التمويل الرسمي المتمثلة في القروض المصرفية في حالة التعرض للأزمات؛ وذلك بسبب تعقد إجراءات الحصول على قروض، وعدم انطباق الشروط للحصول على قروض؛ مثل غياب الدخل الثابت لدى نسبة كبيرة من أسر الدراسة .

- وعلى الرغم من أهمية رأس المال الاجتماعي أو ما يطلق عليه شبكة العلاقات الاجتماعية، أو "التضامن الاجتماعي الخفي" في تعويض الفقراء عن نقص فرص الحصول على قروض مصرفية، وعلى الرغم من كون طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الفقراء قوية، وذات صبغة تعاونية ، فقد كشفت النتائج الميدانية بأن شدة الفقر في تأمين الحاجات الأساسية للفقراء والنقص الحاد فيها هو الذي جعل الفقراء لا يفيدون من هذه العلاقات في سد بعض حاجاتهم، فمعظم أقاربهم ومعارفهم من نفس مستواهم الاقتصادي، وليس بمقدورهم تقديم المساعدات المادية. لذا يصبح على الفقراء مواجهة الأزمات بمفردهم، والتعامل معهم بوسائلهم الذاتية .

سادساً : فيما يتعلق بالتساؤل الخاص بمدى اختلاف استراتيجيات مواجهة فقراء الحضر للأزمات باختلاف النوع و المستوى التعليمي لرب الأسرة ؟

- كشفت المعطيات الميدانية عن عدم وجود اختلافات في استراتيجيات مواجهة أسر العينة للأزمات باختلاف نوع رب الأسرة، بينما كشف تحليل التباين الأحادي عن وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ بين المجموعات فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لرب الأسرة في اتجاه المستوى التعليمي المرتفع، وهذا يعني إنه كلما ارتفع المؤهل الدراسي لرب الأسرة كلما زادت قدرته على مواجهة الأزمات المختلفة، وتعددت الاستراتيجيات التي يتبعها في مواجهة هذه

الأزمات. وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Lokshin & Yemtsov 2004) ، والتي أشارت إلى أنه كلما زاد رأس المال البشري للأسرة، المتمثل في التعليم كلما زادت احتمالية اختيار الاختيارات الفعالة من خلال الاعتماد على المدخرات والأصول، ولم تعتمد على تقليل النفقات أثناء وبعد الأزمات، أما الأسر المنخفضة التعليم أصبحت أكثر عرضة للاستبعاد الاجتماعي.

سابعاً: فيما يتعلق بالتساؤل الخاص بالآثار الناتجة عن تعرض الفقراء للأزمات على حياتهم، ونظرتهم للمستقبل؟

- كشفت النتائج الميدانية أن تعرض الفقراء للأزمات المختلفة- وخاصة الاقتصادية- قد أثر على مستوى استهلاكهم للغذاء وأضطهرهم إلى خفض الإنفاق على الغذاء، ويعتبر خفض الاستهلاك الغذائي من الوسائل المطروحة من جانب الأسر الفقيرة، من أجل الموازنة بين الدخل ومتطلبات حياتهم ، وتبين أن أول الاستراتيجيات المتبعة في خفض الإنفاق على الغذاء تتمثل في الاعتماد على الأغذية رخيصة الثمن؛ مثل: النشويات، والبقوليات، والتقليل من شراء الأغذية غالية الثمن؛ كاللحوم، والفاكهة ، وشراء الأغذية ذات النوعية الرديئة لرخص ثمنها، بالإضافة إلى تخفيض عدد الوجبات. وتؤكد هذه النتائج أن الفقر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانعدام الأمن الغذائي، وما يصاحبه من عدم القدرة على استهلاك كمية كافية، ونوعية جيدة من الغذاء بطرق مقبولة اجتماعياً؛ مما يترتب عليه اعتلال في الصحة، وعدم القدرة على أداء العمل على النحو المطلوب.

- أوضحت النتائج أن الاستراتيجيات التي تتبعها الأسر الفقيرة في التعامل مع الأزمات تعمل على زيادة آليات الحرمان لدى تلك الأسر؛ حيث يحرم أفراد الأسر الفقيرة من تناول الفواكهة و أطعمة البناء؛ كاللحوم، والدواجن؛ الأمر الذي يؤثر على الصحة العامة لأفراد الأسرة، وخصوصاً الأطفال في مراحل النمو المختلفة؛ حيث تبين أن نسبة غير قليلة من أطفال أسر الدراسة مصابون بالنحافة بسبب سوء التغذية، وهذا يعني أن ازدياد تعرض الفقراء للأزمات الاقتصادية يجبرهم على اتباع

استراتيجيات تؤدي إلى زيادة معاناة الأطفال في هذه الأسر؛ لأنهم أول من يتأثرون سلباً بتدهور ظروف أسرهم الاقتصادية.

- كشفت النتائج بأن الفقر يعمل على حرمان أبناء الفقراء من فرص الحصول على تعليم جيد؛ حيث تبين أن كثرة تعرض فقراء الحضر للأزمات الاقتصادية قد أثر سلباً على المستوى الدراسي لأبنائهم؛ نتيجة صعوبة توفير نفقات تعليم الأبناء والدروس الخصوصية، كما أن كثرة التعرض للأزمات الاقتصادية مع تدني الدخل قد يؤدي إلى عجز الأسرة الفقيرة عن الاستمرار في تعليم الأبناء في المراحل التعليمية المتقدمة (المراحل الجامعية)، أو اختصار عدد سنوات الدراسة وذلك بالاتجاه نحو التعليم الثانوي الفني أو الصناعي وقد يجبرهم على سحب بعض الأبناء من التعليم للعمل والمساهمة في نفقات المعيشة، مما يعمل على حرمان أبناء تلك الأسر من إمكانيات تراكم رأس المال في المستقبل، ومن كافة وسائل الرفاهة البشري.

- وعن تأثير الأزمات الاقتصادية على نوعية حياة الفقراء بصفة عامة، ونظرتهم للمستقبل، كشفت النتائج أن الأزمات الاقتصادية تؤثر سلباً بصورة واضحة على النسبة الأكبر من أسر العينة؛ حيث أن التعرض المتكرر للأزمات يشعر الفقراء بالقهر والحرمان المستمر، ويؤدي إلى تخوفهم من المستقبل، وإحساسهم بعدم الأمان. كما يفقدون القدرة على التنبؤ بالمستقبل، أو التخطيط له، بسبب وقوعهم في شبكة من الحرمان، والعجز المتصل، والتي تؤدي إلى الإحساس بعدم الأمان. وتؤكد هذه النتائج على أن الفقر يرتبط ارتباطاً مباشراً بالقهر، والعجز، والحرمان، وفقدان القدرة على التنبؤ بالمستقبل، كما يخلق لديهم خوفاً من المستقبل بسبب عجز الفقراء على تحسين الدخل.

- كشفت النتائج أن الأزمات الصحية تؤثر سلباً على نسبة كبيرة من أسر العينة؛ حيث تستهلك هذه الأزمات جزءاً كبيراً من الدخل على نفقات العلاج، وذلك نظراً لارتفاع تكاليف العلاج في الآونة الأخيرة، وقد تجبر الأزمات الصحية بعض الأسر

على بيع ممتلكات الأسرة (أثاث المنزل، ذهب الزوجة)؛ لتوفير نفقات العلاج في ظل غياب المدخرات لدى هذه الأسر. فضلاً عن تراكم الديون والعجز عن سدادها. وتؤكد النتائج أن الأزمات الصحية تؤدي إلى خسائر فادحة في الدخل لدى العاملين في القطاع غير الرسمي لا يقوى الفقراء على تحملها، فهم لا يمتلكون ترف البقاء لفترة طويلة بدون عمل. ومما يزيد من وطأة الأزمات الصحية على الفقراء غياب مظلة التأمينات الصحية لدى نسبة كبيرة من الفقراء العاملين في القطاع غير الرسمي؛ حيث اتضح أن النسبة الأكبر من أسر الدراسة ليس لديهم تأمين صحي، وحتى في حالة وجود تأمين صحي، فإن خدمات التأمين الصحي المقدمة للفقراء تكون ذات نوعية سيئة.

- وتؤكد النتائج السابقة على أن فقر الدخل يتداخل مع أبعاد الفقر غير المتعلقة بالدخل حيث يؤثر عدم كفاية الوصول إلى خدمات التأمين الصحي على الصحة والقدرة على الانخراط في توليد الدخل مع عدم القدرة على الوصول إلى مزايا الرعاية الاجتماعية والخدمات المالية . وتتفاقم هذه العوامل لتعمل على استمرار حلقات الفقر وهذا يؤكد أن التعرض للأزمات المختلفة له عواقبه الوخيمة على الأسر ذات الدخل المنخفض .

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بما يلي :

- أن تعمل وزارة التضامن الاجتماعي على تطوير نظام الضمان الاجتماعي ليشمل عدة برامج تهدف إلى توفير السلع والخدمات بأسعار مدعمة للشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض؛ حيث أوضحت الدراسة أن توفير الطعام يعد الشغل الشاغل للفقراء .
- أن تهتم الحكومة بوضع خطط وسياسات فعالة قبل وقوع الأزمات، وليس تلك التي يتم تنفيذها في أعقاب الأزمات، مع ضرورة إشراك الفقراء في خطط التنمية المستدامة فهم أكثر الفئات درايةً باحتياجاتهم .

- أن تقوم البنوك بتوفير قروض ميسرة للفقراء مع تسهيل إجراءات الحصول عليها دون تعقيدات لزيادة قدرة الفقراء على التصدي للأزمات المختلفة .
- ضرورة قيام وزارة الصحة بتوفير الرعاية الصحية للفقراء، وتوفير العلاج بالمجان لهم في المستشفيات الحكومية؛ لأنها المعنية بتقديم الخدمات الأساسية للفقراء؛ حيث إن الأزمات الصحية تحدث آثارًا مدمرة على الأسر الفقيرة ، فضلاً عن ضرورة زيادة الدعم المقدم إلى برامج التأمين الصحي، وتنفيذ برنامج للفئات غير المغطاة بالتأمين الصحي.
- أن تتبع الجمعيات الأهلية استراتيجية جديدة تعمل على زيادة قنوات التواصل بينها وبين الفئات المهمشة، والفقيرة، وخاصة الفئات التي تحتاج إلى مساعدات مادية، وعينية، بصفة منتظمة .
- ضرورة التصدي لتسرب الأطفال من التعليم خصوصاً في مراحل الأساسية من خلال وضع قوانين تلزم رب الأسرة باستمرار أبنائه في التعليم، مع ضرورة دعم مجانية التعليم من خلال تجهيز المدارس الحكومية بكافة الإمكانيات التعليمية، والصحية، والترفيهية، والعمل على رفع مستوى الوعي لدى المجتمع بأهمية وضرورة التعليم.
- ضرورة العمل على تحسين الظروف المعيشية، وتقليل المخاطر البيئية في المستوطنات الحضرية ذات الدخل المنخفض؛ مما يساعد على زيادة قدرة الأسر الفقيرة على مواجهة الأزمات ، مع ضرورة توفير البنية الأساسية التحتية الأساسية الملائمة للإسكان، وخاصة المياه، والصرف الصحي، كجزء أساسي من محاولات كسر الحلقة المفرغة للفقير.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم ، محمد (٢٠٠٣): التنمية والعشوائيات الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية .
٢. أبو دقه ،سناء إبراهيم & سمير خالد صافي (٢٠١٣): تطبيقات عملية باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية في البحث التربوي والنفسي ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
٣. أحمد ،علاش (٢٠١٢): دور دولة الرعاية الاجتماعية في الحد من آثار الفقر،الملتقى الدولي حول ظاهرة الفقر ، متاح على موسوعة زنوبيديا .
٤. آل مظف ، عبيد على عطيان (٢٠١٤): سوسيولوجيا التكيف مع الأزمات الاقتصادية : استراتيجيات الأسرة السعودية في التعامل مع التضخم الاقتصادي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة،م٢٨، ع٢٤ ، جدة .
٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٨): تقرير التنمية البشرية لمصر ، العقد الاجتماعي في مصر ، دور المجتمع المدني ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة .
٦. الببلي ،أيمن عبد العزيز (٢٠١٣): التسرب من التعليم في مصر ظاهرة تهدد مستقبل الوطن ،الحوار المتمدن ،العدد ٤٠٧٠ ، ٤/٢٢ .
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355673
٧. تشوسودوفيسكي، ميشيل (٢٠١٢) : عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، مكتبة الاسرة -سلسلة أقرأ،الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة .
٨. جارودي ، روجيه (١٩٩٩): كيف نصنع المستقبل ، ترجمة منى طلبة وأنور مغيث ، دار الشروق ، القاهرة .
٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨): كتيب أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، مركز تكنولوجيا المعلومات ، القاهرة .

١٠. جينز، أنتوني بمساعدة كارين بيردسال (٢٠٠٥): علم الاجتماع مع مدخلات عربية ، ترجمة وتقديم فايز الصباغ ،المنظمة العربية للترجمة ، بيروت .
١١. الحديثي ، أماني (١٩٩٩) : المهشون والسياسة في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
١٢. الحسن ، إحسان محمد (١٩٩٩): موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت .
١٣. حماد ، جمال محمد (٢٠١٤): التضخم وأثاره الاجتماعية ، دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، مج ٤٢ .
١٤. الخضيرى ، محسن أحمد (٢٠٠٢) :إدارة الأزمات ، مجموعة النيل العربية، القاهرة .
١٥. الخواجة ، ليلي (١٩٩٩): إنعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
١٦. ستجلتيز ، جوزيف (٢٠٠٦): ضحايا العولمة ،ترجمة لبنى الريدي ، دار ميرت للنشر والتوزيع ، القاهرة .
١٧. شتا ، السيد على (١٩٩٣): نظرية علم الاجتماع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.
١٨. عبد الحميد ، جهاد إبراهيم وآخرون (٢٠٢٠): الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم : دراسة ميدانية في مجتمع حضري فقير ،مجلة البحث العلمي في الآداب ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، ع ٢١ ، ج ٢ .
١٩. عبدالله ، منى محمود (٢٠٠٨): أساليب مواجهة الأزمات الأسرية - دراسة ميدانية لعينة من أسر مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .
٢٠. العمر ، معن خليل (١٩٩٨): علم المشكلات الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن .

٢١. العيسوي ، إبراهيم (٢٠٠٠): التنمية في عالم متغير :دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة.

٢٢. فرجاني ، نادر (٢٠٠٢) : في مفهوم النهضة الإنسانية والحاجة لها في مصر.

<http://www.almaishkat.1.com>

٢٣. فهمي ، على حسن (١٩٩٦): التحايل على المعايير بمصر المحروسة ، آليات

التعامل مع الفقر والقهر ، مج ١٧ ، ع ٨٣ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

٢٤. اللواتي ، دعاء حسين (٢٠١٥): آليات التكيف مع الفقر : دراسة ميدانية في محافظة

مسقط ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية ، جامعة السلطان قابوس

، عمان ، متاحة على دار المنظومة .

٢٥. مجلس الوزراء (٢٠٠٥): دراسة عن الدعم الغذائي ضوء تفضيلات المواطنين

واعتبارات الموازنة العامة للدولة ، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، القاهرة.

٢٦. مصطفى ، على محمد & خالد إبراهيم أبو رقيقة (٢٠١٧): إدارة الأزمات : دراسة

في الأسباب واستراتيجيات المواجهة ، مجلة العلوم الإنسانية ، ع ١٥ ، جامعة المرقب

، ليبيا .

٢٧. الهبارنة ، نجاح حسين حمد (٢٠١٢): آليات الفقراء في التكيف مع الفقر ، رسالة

ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة اليرموك ، الأردن ، متاحة على دار المنظومة .

٢٨. هيلز ، جون & جوليان لوغرمان (٢٠٠٧): الاستبعاد الاجتماعي - محاولة للفهم ،

ترجمة وتقديم محمد الجوهري ، عالم المعرفة ، الكويت .

ثانيا المراجع الأجنبية :

29. Akindola, B. Rufus (2009): Towards a Definition of Poverty-Poor People's Perspectives and Implications for Poverty Reduction, Journal of Developing Societies, London.

30. Alcock, Peter (1997): Understanding Poverty, Macmillan press, London.

31. Amendah, D. Djesika & et al (2014): Coping Strategies among Urban Poor: Evidence from Nairobi, Kenya, Population and Health Research Center, Vol. 9 No.1, Nairobi.
32. Ashman, K. Karen (2010): Introduction to Social Work and Social Welfare Critical Thinking Perspectives, Brooks/Cole, engage Learning, U.S.A.
33. BanCha, Som- Sook & et al (2019): How the urban poor define and measure food security in Cambodia and Nepal, International Institute for Environment and Development (IIED), Vol. 31 No.2, www.sagepublications.com
34. Castilhos, B.Rodrigo & et al (2017): Consumption, crisis, and coping strategies of lower class families in Brazil: A sociological account, John Wiley & Sons Ltd, wileyonlinelibrary.com/journal/ijcs.
35. Chaekyu, Park (1999): Economic Crisis and the Quality of Life in Korea, Institute for Social Development and Policy Research (ISDPR), Vol.28, No.2, December.
36. Chambers, Debbie-Ann (2012): Coping with Unemployed Poverty: A Qualitative Study, ProQuest LLC, USA.
37. Deck, Anthony (2017): Poverty and Power: Survival of the Poorest in Three Villages of West Bengal, India, ProQuest LLC, USA.
38. Hennekam, Sophie & Yuliya Shymko(2020): Coping with the COVID-19 crisis: force majeure and gender performativity, Wiley & Sons Ltd, , USA .

39. International Institute for Environment and Development (2013): Urban Poverty, Food Security and Climate Change, JSTOR, <https://about.jstor.org/terms>.
40. Ismail, M .Salwa & et al (2017): The Socioeconomic Implications among People Living with HIV/AIDS in Sudan: Challenges and Coping Strategies,
41. Ismail, M .Salwa & et al (2017): The Socioeconomic Implications among People Living with HIV/AIDS in Sudan: Challenges and Coping Strategies, Journal of the International Association of Providers of AIDS Care, Vol.
42. Jones, Andrew & Lisa Stead (2020): Can people on low incomes access affordable housing loans in urban Africa and Asia? Examples of innovative housing finance models from Real's global network, International Institute for Environment and Development (IIED). Vol. 32(1), www.sagepublications.com.
43. Kenneth, Ofori-Boateng & et al (2020): Coping Strategies of the Urban Poor: A Case Study from Ghana, Wiley Periodicals LLCet, USA .
44. Lokshim, M .Micheal & Ruslan Yemtsov (2004): Household Strategies for coping with Poverty and Social Exclusion in Post -Crisis Russia ,Development Research Group, World Bank, USA.
45. Maitra, Sudeshna (2015): The poor get poorer- Tracking Relative Poverty in Economics.
<http://dx.doi.org/10.1016/j.jdeveco.2015.07.003>

46. Mendez, Diaz-Cacilia & et al (2020): New and old forms of poverty in Spain: exploring food consumption during the crisis, British Food Journal Vol. 122 No.9, Oviedo, Spain.
47. O'Connor, Gail E (2014): The Role of Time and Place in Understanding Quality of Life among Homeless Persons, ProQuest LLC, University of Arkansas.
48. Parello, N- Vincent (2002): Contemporary Social Problems, Allyn & Bacon Ltd, USA.
49. Rabbani, Atonu & Mehadi Hasan (2021): The role of borrowing in crisis coping among ultra-poor households in rural Bangladesh, Journal of Asian Economics, Vol 73. <http://dx.doi.org/10.1016/j.asieco.2021.101273>.
50. Rewilak, Johan (2018): The Impact of Financial Crises on the Poor, John Wiley & Sons Ltd, London.
51. Rewilak, Johan (2018): The Impact of Financial Crises on the Poor, John Wiley & Sons Ltd, Uk.
52. Richard, Todd Gabe (2012): The Creative Class and Crisis, Centre of Excellence for Science and Innovation Studies, No.272, Florida.
53. Richard, Todd Gabe (2012): The Creative Class and Crisis, Centre of Excellence for Science and Innovation Studies, No.272, Florida.
54. Roberts, J & Timmons, Hite Amy (2002): From Modernization to Globalization, Black Well, UK.
55. Tocoli, Ceclia & et al (2013): Urban poverty, food security and climate change, International Institute for Environment and Development (IIED, <http://www.jstor.com/stable/resrep01286.14>

56. Tolossa ,Degefa (2010): Some realities of the urban poor and their food security situations: a case study of Berta Gibi and Gemechu Safar in the city of Addis Ababa, Ethiopia, International Institute for Environment and Development (IIED), Vol 22(1), www.sagepublications.com.
57. Troop, A. Nicholas & et al (1998): Stress, Coping, and Crisis Support in Eating Disorders, John Wiley & Sons, Inc., London.
58. Wamsler, Christine (2007): Bridging the gaps: stakeholder-based strategies for risk reduction and financing for the urban poor, International Institute for Environment and Development (IIED). Vol. 19(1), www.sagepublications.com.
59. World Development Report (2001): Helping Poor People Manage Risk, Middle-Aged Man, Bulgaria.
60. Worton, Jane (2002): Poor People's Participation in Poverty Reduction, Heritage Branch, Canada.

The effects of the urban poor's exposure to crises – challenges and coping strategies

"A field study on a sample of poor families at Minia city"

Abstract

The basic problem of the common study is represented in an attempt to register the most important effects resulting from the poor family's exposure for different crises in the urban regions and analyzing the most important strategies by which these families use to deal with different crises. The study belongs to the type of descriptive analytical studies, so it depended upon the method of social survey sampling because it is considered one of the most suitable methods for the descriptive studies. The basic tool to collect data was represented in the questionnaire form that was applied on a random sample of (300) poor families in south district at Minia city that is considered the most poorest district of Minia city and the least luck in services. The most important findings of the present study are the following:

- The findings detected the biggest proportion of the sample family's exposure for different crises frequently. The economic crises occupy the first rank. It was shown that the strategies in which the poor adopt to deal with the economic crises lead to the increase of their poverty and deprivation and their sequences return on the poor families sons to deprive them from the potentials of capital accumulation with its various forms, thus the poverty vicious circle continues.
- It was shown that the biggest percent of the poors cope crises with their self-methods more than their dependence on the external aids. It was displayed the role absence in which the

civil organizations play in helping the poor and weaken its role reaching the need classes.

- The findings detected that the exposure for different crises has disastrous consequences on the families of low income , where the poor exposure for different crises , particularly economical ones affected the level of their consuming for food , the matter that affects the general health for the family members , particularly children in different development stages .It was shown that the frequent exposure for the crises , especially the economical ones makes the poor feel continuous repression and deprivation and their fear from the future and feel with insecurity .

Key words: Crises, Poverty, Adjustment, Coping strategies, Social care.